أثر الدلالة في البنية تصحيحا وإعلالا

دراسة صرفية في ضوء القرآن الكريم

إعداد

د/ محمد فيصل محمد عبد الفتاح

مدرس اللغويات

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين

جامعة الأزهر الشريف بالقاهرة

١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

ض

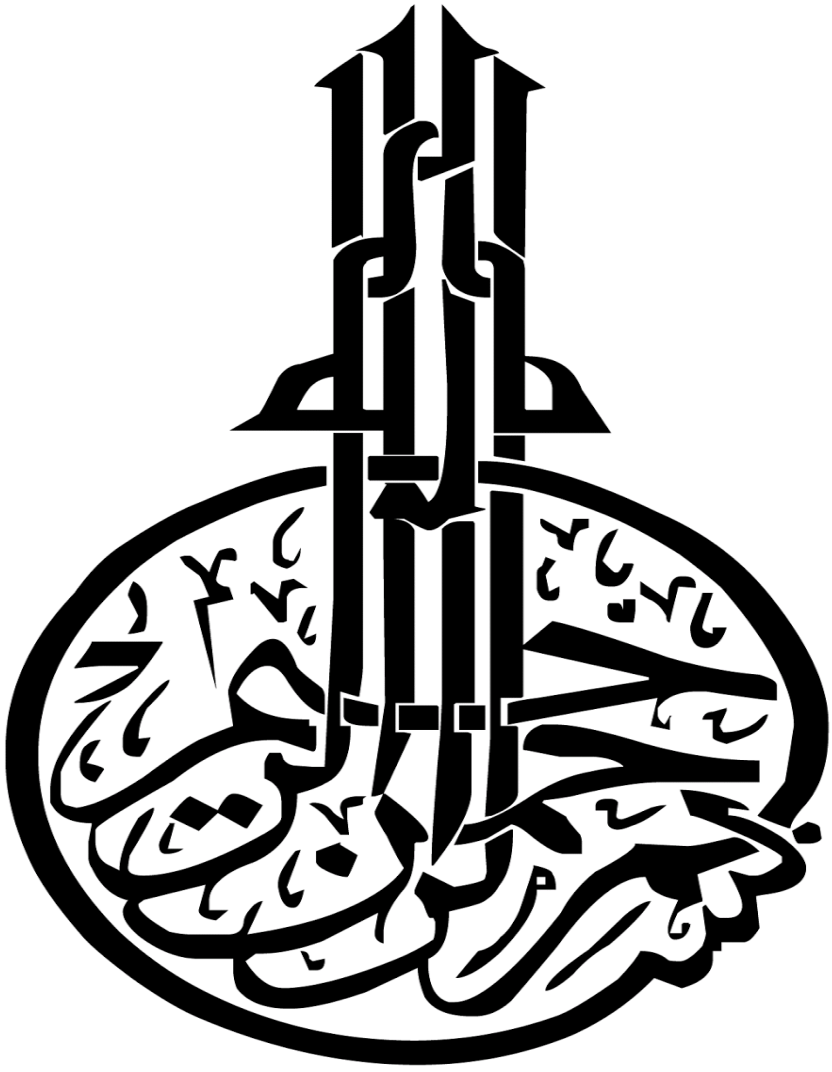

أثر الدلالة في البنية تصحيحا وإعلالا: دراسة صرفية في ضوء القرآن الكريم
محمد فيصل محمد عبد الفتاح.
قسم اللغة العربية وآدابها - تخصص اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.
البريد الإلكتروني:
mohamedabdelfattah.@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

لقد قَرَّرَ الصَّرْفِيُّونَ وُجُودَ عَلَاقَةٍ بَينَ الدِّلَالَةِ وَالبِنْيَةِ تَأْثِيرًا وَتَأَثُّرًا، وَاطَّرَدَت تلك العلاقة فِي كَثِيرٍ مِن الْأَبْوَابِ الصَّرْفِيَّةِ الَّتِي كَانَ بَابُ الْإِعْلَالِ واحدا منها، فَصُحِّحَتْ بَعْضُ الْبِنَىٰ الصَّرْفِيَّةِ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ الْبَلِيغِ لِلدِّلَالَةِ عَلَىٰ أَصْلِ الْبَابِ الَّذِي اطَّرَدَ إِعْلَالُهُ، وَكَذَلِكَ أُعِلَّتْ الْبِنْيَةُ الصَّرْفِيَّةُ أَحْيَانًا عَلَىٰ غَيْرِ الْقِيَاسِ الصِّنَاعِيِّ مُرَاعَاةً لِدِلَالَةِ السِّيَاقِ الَّذِي جَاءَتْ فِيهِ تلك البنية، وَقَدْ أَثَّرَت الدِّلَالَةُ فِي بِنْيَةِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ تأثيرا واضحا، حتىٰ ترىٰ أن نَظْمَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ الَّذِي هُوَ فَوْقَ كُلِّ كَلَامٍ صِنَاعَةً وَمَعْنًىٰ قَدْ يُؤْثِرُ وَجْهًا لُغَوِيًّا غَيْرَ مَا عَلَيْهِ جُمْهُورُ الْعَرَبِ فِي كَلَامِهِمْ، ولا يمكن أن نحْصُرَ ذَلِكَ فِي تَعَدُّدِ الْأُسْلُوبِ أَوْ بَيَانِ الْأَوْجُهِ الْجَائِزَةِ فِي الْبِنْيَةِ أَو التَّرْكِيبِ، بَلْ إِنَّ وَرَاءَ هَذَا الِاخْتِيَارِ للنظم البليغ - فيما أعتقد - دِلَالَةً جَعَلَت الْقُرْآنَ الكريمَ يَخْتَارُ ويُؤثر مَا جَاءَتْ عَلَيْهِ مِن النَّظْمِ آيَاتُهُ الْمُحْكَمَاتُ، وَفِي ضَوْءِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَشَوَاهِدِهِ يَتَجَلَّىٰ لنا مَا لِلدِّلَالَةِ مِنْ أَثَرٍ فِي مَجِيءِ الْبِنْيَةِ عَلَىٰ صُورَةٍ مُغَايِرَةٍ لِظَاهِرِ ما تقتضيه الصِّنَاعَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ أَو الصَّرْفِيَةِ، أَوْ مَا عَلَيهِ الْجُمْهُورُ، فَيُعِلّ مَا اطَّرَدَ فِي القِيَاسِ تَصْحِيحُهُ، وَيُصَحِّحُ مَا يَقُولُ الْقِيَاسُ بإعلاله، وَبَيَانُ

الدِّلَالَةِ الَّتِي سَوَّغَتْ ذَلِكَ بَلْ جَعَلَتْ مَجِيءَ الْبِنْيَةِ عَلَىٰ تِلْكَ الصُّورَةِ فَوْقَ كُلِّ نَظْمٍ، هَذَا الْبَيَانُ يَزِيدُنَا يَقِينًا بِثَبَاتِ وَجْهٍ مِنْ وُجُوهِ الْإِعْجَازِ الْقُرْآنِيِّ أَلَا وَهُوَ الْإِعْجَازُ الصَّرْفِيُّ، فجاء هذا البحث محاولا الكشفَ عن أثر الدلالة في البنية تصحيحا وإعلالا، وقد أخذت في البحث المنهج التطبيقي وذلك بدراسة شاهد قرآني أو أكثر في كل موطن، وذلك بعد التمهيد ببيان مفهومِ الدلالة وأنواعِها، ومقصودِ البحث بالدلالة الصرفية، وبيانِ أهميةِ الدلالة في فهم المعنىٰ، وتقديم صورة لأثر الدلالة في البنية.

الكلمات المفتاحية: أثر- الإعلال - البنية - التصحيح - الدلالة - الصرف

The effect of semantics on the structure، correction and elevation: A morphological study in the light of the Holy Qur'an

Mohamed Faisal Mohamed Abdel Fattah.
Department of Arabic Language and Literature – Linguistics Specialization، Faculty of Islamic and Arabic Studies for Boys، Al-Azhar University، Cairo، Egypt.
Email: mohamedabdelfattah.@azhar.edu.eg

Abstract:

The morphologists have decided that there is a relationship between signification and structure، an effect and an effect، and they expelled that relationship in many ways، such as the two of them. Some morphological structures were corrected in eloquent Arabic to indicate the origin of the divine door. Likewise، the morphological structure was sometimes taken above the industrial analogy، taking into account the semantics of that morphological structure. The significance of the structure of nouns and verbs has had a clear effect، until you see that the systems of the Noble Qur'an Which is above all words a craftsmanship and a meaning that may affect a linguistically different aspect than the general public. We cannot limit this to the plurality of style or the statement of the permissible aspects in the structure or composition. Rather، behind this choice of eloquent systems، I believe، there is a signification that made the Noble Qur'an choose and give preference to the verses that came to it. In the light of the generous Qur'an، and its guidance، he will evacuate for us what is the effect of the effect in the coming of the structure on the image of what is not the same as the man ، or what the public is on، so that

what is expelled in the analogy is corrected، and what the analogy says is corrected. And an explanation of the evidence that justified that، but made the coming of the structure on that image above all systems. This statement increases us certainty of the validity of one of the aspects of the Qur'anic miracles، except that it is the inimitability، so the meaning of the structure is corrected in this research. In the research، I took the applied approach by studying one or more Qur'anic witnesses in each country، after the introduction by explaining the concept of semantics and its types، and the purpose of the research by morphological connotation، showing the importance of semantics in understanding the meaning، and presenting a picture of the effect of semantics in the structure.

keywords: Impact - Statement - Structure - Correction - Significance - Exchange.

المقدمة

الحمد لله كما ينبغي لجلاله، والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله، وبعد،

فإن المتأمل في نظم القرآن الكريم يجد أنه يختار من التراكيب والمفردات في سياقٍ ما يتركه في سياق آخرَ فيصحح بنية في موضع ويعلها في موضع آخر، أو يختار أحد الوجهين من تصحيح وإعلال في كل موضع، أو تختلف القراءات القرآنية في البنية الواحدة تصحيحا وإعلالا، وإعلال البنية في الصناعة الصرفية إما راجح وإما مرجوح، وإما يستوي وتصحيحها، فإذا كان رجحانٌ بين التصحيح والإعلال، وترَكَ النظمُ القرآنيُّ البليغُ الراجحَ في الصناعة وآثر المرجوح، فإن وراء ذلك الاختيار دافعا من الدلالة يرقىٰ بالقليل صناعةً ـ أو كما يسمىٰ بالشاذ قياسا ـ يرقىٰ به ليكون أبلغ نظما واستعمالا من قسيمه، والحال ذاته حين يختار أحد الوجهين الجائزين في البنية الصرفية دون الآخر.

فليس الصرف بالصناعة اللفظية المحضة؛ إذ ليس لتلك الصناعة قيمة دون ما تؤديه من وظائف الدلالة الصرفية، والمتكلمُ البليغ لا يُعنَىٰ باللفظ دون وضعه بإزاء المعنىٰ المراد بنية وتركيبا وسياقا، فيختار البنية التي تؤدي دلالة وضعية للفظ أو لما اشتق منه اللفظ، ويؤثِر بنية علىٰ أخرىٰ حسب ما يقتضيه التركيب متجنبا ما قد يخل بفصاحة كلامه، ثم يضم تركيبا لآخر علىٰ ما يسَلِّم جُمَلَهُ من تعقيد لفظي أو معنوي، ويضع ذلك التركيب بما يؤدي الدلالة السياقية للكلام.

مشكلة البحث

يحاول البحث الكشفَ عن أثر الدلالة في البنية تصحيحا وإعلالا، باطراد أحد الوجهين الصرفيين استعمالا مع مخالفته القياس، أو إيثار وجه دون سواه فيما يجوز فيه وجهان فأكثر، وذلك في ضوء النظم القرآني.

الدافع للبحث

لقد كانت همة علمائنا في تأصيل القواعد اللغوية علىٰ ما نطق به العرب همةً بقدر الجبال الرواسي التي ثبتت بها أرض اللغة العربية أن تميد، وفي تقعيدهم للعربية لم يغفلوا عن الدلالة لفظا وصناعة ومعنىٰ، بل إن العلاقة بين اللفظ والمعنىٰ كانت من أهم محاور ما دار في كتب اللغويين، فتراهم يؤكدون علىٰ اختلاف وزن المصدر باختلاف دلالته، وينُصُّون علىٰ أن العرب يصونون الحرف الزائد لمعنًىٰ عن التغييرِ والحذفِ إبقاءً لما تدل عليه تلك الزيادة، وإن أدت هذه المحافظة إلىٰ حذف أحد أصول الكلمة، ذلك ما لم يُخلّ حذف الحرف الأصلي بالبنية الصرفية صناعة أو دلالة، حتىٰ عقد ابن جني في خصائصه فصلا بعنوان (غلبة الزائد للأصلي)[1].

وقد دفعني ذلك إلىٰ الوقوف مع الدلالة الصرفية وأثرها في إعلال الكلمة وتصحيحها، وذلك في ضوء نظم القرآن الكريم علني أضرب بسهم في بيان جانب من جوانب إعجاز آيات الذكر الحكيم.

منهج البحث

أخذت في البحث المنهج التطبيقي؛ إذ إنه محاولة لإبراز دور الدلالة في البنية الصرفية في الاستعمال العربي الفصيح، وإلقاء الضوء علىٰ ما بين الألفاظ والمعاني من ترابط، به يُبنَىٰ النظم، ويسمو أسلوب علىٰ أسلوب.

---

[1] ينظر الخصائص ٢/ ٤٧٩، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفىٰ: ٣٩٢هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

وألمحت إلىٰ وضوح الأثر الدلالي في النظم القرآني المعجز وذلك بدراسة بشاهد قرآني أو أكثر في كل موطن.

خطة البحث

قسمتُ البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، فأما المقدمة فعرضتُ فيها مشكلةَ البحث، والمنهجَ، وخطةَ الدراسة.

وأما التمهيد فجاء فيه مفهومُ الدلالة وأنواعُها، ومقصودُ البحث بالدلالة الصرفية، وبيانُ أهميةِ الدلالة في فهم المعنىٰ، وتقديم صورة لأثر الدلالة في البنية.

وأما المبحث الأول فعنوانه: أثر الدلالة في بنية الأسماء إعلالا وتصحيحا، وفيه عرض لأثر الدلالة في اختلاف البنية اللفظية للاسم من حيثُ إعلاله وتصحيحه، وفي إيثار القرآن الكريم لبعض الأوجه دون بعض.

وأما المبحث الثاني فعنوانه: أثر الدلالة في بنية الأفعال إعلالا وتصحيحا، وفيه عرض لأثر دلالة التركيب في اختلاف البنية اللفظية للفعل من حيث إعلاله وتصحيحه، وفي إيثار القرآن الكريم لبعض الأوجه دون بعض.

وأما المبحث الثالث فعنوانه: أثر الدلالة في اختلاف بنية الكلمة في القراءات القرآنية، وفيه عرض لاختلاف بعض الكلمات في الصحة والإعلال في القراءات المتعددة، وأثر الدلالة في ذلك الاختلاف.

ثم تنتهي الدراسةُ إلى الخاتمة التي فيها أهم النتائج التي توصلتُ إليها بهذا البحث، وبعدَ ذلك فهرسُ المراجع، ثم فهرس الموضوعات، ومِنَ اللهِ التوفيقُ والفتحُ، إنه وليُّ ذلك والقادرُ عليه.

والحمد لله رب العالمين

الدراسات السابقة

١- أثر المغايرة الصَّرفيَّة في القرآن الكريم، دراسة في البنية والدَّلالة

- إعداد الدكتورة هند محمد طه مدرس بقسم أصول اللغة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بالزقازيق جامعة الأزهر.
- بحث منشور بمجلة كلية اللغة العربية بإيتاىٰ البارود العدد الثالث والثلاثون.
- يتضمن هذا البحث المغايرة الصرفية في ألفاظ القرآن الكريم، والبحث في دلالة الصيغ المتشابهة، وهو بحث في التَّنوُّع الأسلوبيِّ؛ لأنَّه مرتبط بالتَّحليل اللُّغويِّ، فالمغايرة بين الألفاظ ظاهرة أسلوبيَّة خاضعة للسِّياق، وقد تميز البحث بالربط بين جوانب اللغة من: الدراسة الدلالية، والدراسة الصرفية، والنحوية، والبلاغية، والصوتية؛ ليصل البحث من هذا إلىٰ التعريف بمفهوم المغايرة الصرفية في القرآن الكريم، وإلقاء الضوء علىٰ بعض الدقائق اللغوية والبلاغية في القرآن الكريم .

وقد اعتمدت الباحثة علىٰ المنهج الوصفي، وجاء البحث في مبحثين تسبقهما مقدِّمة، وتليهما خاتمة، ثُمَّ ثبت بالمصادر والمراجع. المبحث الأوَّل: "المغايرة في صيغ الألفاظ" وفيه: المطلب الأول: " صيغ الأسماء، المطلب الثاني: " صيغ الأفعال" المطلب الثالث: " الصيغ بين الاسميَّة والفعليَّة" المبحث الثاني: "أحوال صيغ الألفاظ" وفيه: المطلب الأول: التَّعريف والتَّنكير. المطلب الثاني: التَّذكير والتَّأنيث. المطلب الثالث:

الأفراد والجمع. الخاتمة: تضمنت الخاتمة أهم النتائج التي توصل إليها البحث. ثُمَّ ثبت بالمصادر والمراجع.

ولا يتصل هذا البحث بموضوع بحثي إلا من حيث ارتباطه بالبنية والدلالة؛ حيث إنه لا يلتفت إلىٰ أثر الدلالة في البنية من حيث الصحة والإعلال.

٢- البنية الصرفية وأثرُها في اختلاف الدلالة دراسة تطبيقية على قراءة الإمام عاصم

- رسالة دكتوراه.
- إعداد الدكتور محروس محمد إبراهيم – قسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب جامعة بني سويف (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- يمزج الباحث في هذه الدراسة بين كل من الدرس الصرفي والدلالي والبلاغي والقراءات القرآنية، محاولا إبراز أهمية العلاقة بين هذه العلوم وأثرها فىٰ فهم القرآن الكريم وتفسيره واستنباط أحكامه ومعانيه من ناحية، وفىٰ الكشف عن إيجازه وإعجازه اللغوي من ناحية أخرىٰ. وجاءت هذه الرسالة في مقدمة وبابين، الباب الأول: البنية الصرفيه وعلاقتها بقضية الدلالة، وينقسم إلىٰ ثلاثة فصول: الفصل الاول:البنية والدلالة دراسة فىٰ المفهوم والماصدق، الفصل الثانىٰ:البنية وأثرها فىٰ دلالة الكلمة، الفصل الثالث: البنية وأثرها فىٰ دلالة التركيب، وجاء هذا الفصل علىٰ ثلاثة مباحث كالتالي: بنية الكلمة وعلاقتها بالإثبات الخبري، التحول بين الصيغ وظاهرة الالتفات فىٰ الأسلوب، عدول الصيغة عن بابها فىٰ الإسناد وظاهرة المجاز العقلي فىٰ الإثبات. والباب الثاني بعنوان: البنية وأثرها فىٰ تغير الدلالة فىٰ

قراءة الإمام عاصم، وينقسم إلىٰ فصلين، ثم الخاتمة وفهرس المراجع، وقد استطاعت الدراسة تحديد المعنىٰ الصرفي لكل صيغة والتفرقة بين معنىٰ الصيغة وبين معانيها السياقية. واستنتجت الدراسة أن الإمام عاصما أكثر القراء إيثارا للقراءة باختيارين أو بحرفين مما تواتر سنده من الأحرف القرآنية؛ الأمر الذي يجعل قراءته صورة لعموم الخلاف القرائي.

والمنهج الذي انطلقت منه الرسالة مغاير لما أسير عليه في هذا البحث؛ حيث إنني أنطلق من الدلالة لأبحث في تأثر البنية الصرفية بها، أما الباحث في رسالته فإنه يبحث البنية الصرفية وأثرها في دلالة اللفظ، وقد خصصت بحثي في الإعلال والإبدال، فبذلك يتباين بحثي وهذه الرسالة، وإن اتفقتا في البحث بين البنية والدلالة وتأثير إحداهما في الأخرىٰ.

٣- أثر اختلاف الدلالة الصرفية للكلمة في الإعراب دراسة تطبيقية في القرآن الكريم.

- إعداد الدكتور خالد بن سليمان بن عبد العزيز المليفي قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تتناول هذه الدراسة تأثُّرالإعراب- بوصفه أداةً تحليلية لبيان الوظائف النحوية لعناصر النصِّ- باختلاف الدلالة الصرفية للكلمة، أي: الأثرالمعنوي المستفاد مِن بنية الكلمة ويمكن حصر هذا التأثير مِن خلال المادة المجموعة في ثلاثة جوانب، وهي: تعدُّد التوجيه الإعرابي، والحذف والتقدير، ومعاني الحروف.

وقد تناول بحث الدكتور خالد سليمان الأثر الدلالي للبنية في بيان موقعها الإعرابي، واختلاف التوجيه الإعرابي للبِنىٰ المتشابهة، وتعرض للحديث عن معاني الحروف والحذف والتقدير، وعرض هذه الجوانب بدراسة تطبيقية في ضوء القرآن الكريم مبينا بعض الاحتمالات الدلالية الصرفية للكلمة وما يترتَّب عليها مِن وجوه إعرابية، وبذلك يكون بحثه منصرفا نحو أثر الدلالة في الإعراب وهو جانب نحوي، بينما يدور بحثي حول أثر الدلالة في البنية، وهو جانب صرفي، مما يوضح تباين البحثين غاية ومنهجا.

التمهيد

الدلالة وأنواعها

قبل عرض مقصودي بالدلالة الصرفية ألقي الضوء علىٰ معنىٰ الدلالة في اللغة والاصطلاح، وأنواعها؛ إذ إن ذلك السبيل والمدخل لبيان مراد البحث باصطلاح (الدلالة الصرفية) باعتباره علما مركبا.

- **معنى الدلالة لغة واصطلاحا**

الدّلالة لغة: بكسر الدال وفتحها[١]، من (دَلَّ)،ومعناه إِبَانَةُ الشَّيْءِ بِأَمَارَةٍ تَتَعَلَّمُهَا، تقول: دَلَلْتُ فُلَانًا عَلَىٰ الطَّرِيقِ، أي: أبنته له بعلامة، وهي بمعنىٰ الإرشاد. وَالدَّلِيلُ: الْأَمَارَةُ فِي الشَّيْءِ. وَهُوَ بَيِّنُ الدَّلَالَةِ[٢].

والدلالة اصطلاحا: هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول [٣].

---

[١] ينظر المطلع علىٰ ألفاظ المقنع صـ ٣٩٥، المؤلف: محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، أبو عبد الله، شمس الدين (المتوفىٰ: ٧٠٩هـ)، المحقق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة الطبعة الأولىٰ ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣ م.

[٢] ينظر معجم مقاييس اللغة ٢/ ٢٥٩، وما بعدها، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفىٰ: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

[٣] ينظر صـ ١٠٤ كتاب التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة الأولىٰ، صـ ٧٩ الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، المؤلف: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، المحقق: د. مازن المبارك، الناشر: دار الفكر المعاصر بيروت، الطبعة: الأولىٰ.

- **أنواع الدلالة**

تنقسم الدلالةُ إلىٰ ثلاثة أنواع: لفظية، وصناعية، ومعنوية والأخيرة هي ما أعنيه عند إطلاق دلالة السياق، وهذه الأنواع في القوة علىٰ هذا الترتيب.

فالدلالة اللفظية هي أقوىٰ صور الدلالة، وهي ما تفيده حروف اللفظ من المعنىٰ دون النظر إلىٰ مكان اللفظ من جاراته في التركيب، وذلك كدلالة المصدر علىٰ الحدث المجرد، ودلالة صيغة الماضي علىٰ الحدث المقترن بزمان، ودلالة صيغة (التفاعل) علىٰ المشاركة.

وتنقسم الدلالة اللفظية إلىٰ وضعية، وعقلية، وعادية.[1] ومقصود البحث بمصطلح الدلالة اللفظية: الدلالةُ اللفظيةُ الوضعية.

وهي ثلاثة أنواع: مطابقية، وتضمنية، والتزامية، فالدلالة المطابقية هي دلالة اللفظ علىٰ تمام ما وضع له[2]، كدلالة لفظ أسد علىٰ الحيوان المفترس، ودلالةِ المصدر علىٰ الحدث، ودلالةِ اسم الفاعل علىٰ الحدث ومن قام به.

والتضمنية هي: دلالة اللفظ علىٰ جزء ما وُضع له في ضمن المعنىٰ، وذلك كدلالة لفظ إنسان علىٰ حيوان فقط، أو علىٰ ناطق فقط[3]، ودلالةِ اسم الفاعل علىٰ معنىٰ اسم المفعول، ودلالةِ المصدر علىٰ معنىٰ اسم الفاعل.

---

(١) ينظر الاستدلال عند الأصوليين صـ ١٩ وما بعدها، الأستاذ الدكتور أسعد عبد الغني الكفراوي، طبعة دار السلام.

(٢) ينظر السابق.

(٣) ينظر السابق.

والالتزاميةُ هي: دلالة اللفظ علىٰ معنىٰ خارج عن معناه الموضوع له لازم له، يستتبعه استتباعَ الرفيق اللازم الخارج عن ذاته، كدلالة لفظ (الدواة) علىٰ القلم.

والنوع الثاني من أنواع الدلالة: دلالة التركيب، وأعني بها ما يكون في بنية الكلمة صرفيا مع ما يترتب علىٰ تركيبها مع غيرها نحويا.

والثالث من أنواع الدلالة: دلالة السياق، وهي ما يلزم من سياق الكلام أو التركيب مما لا يكون في أصل وضع الكلمة، ولا متضمَّنا في ذاتها، ولا غرضا أساسا في التركيب الإعرابي للجملة العربية.

وأخلُص من هذا إلىٰ مقصودي بالدلالة الصرفية، فهي: ما يقع في ذهن السامع من المعنىٰ بصورة اللفظ المستعمَل، أو معنىٰ المعنىٰ بما ناب عنه[1].

فهناك علاقة بين الدلالة والبنية تأثيرا وتأثرا، ذكر ذلك ساداتنا من الصرفيين وقرروه، فتراهم يقررون أن للكسرة دلالة علىٰ الياء المحذوفة من بنية الكلمة في نحو (خِفْتُ)؛ إذ الأصلُ (خيفت من خِيفَ)؛ لذا قيل: إن الضم في (قُلت) لبيان الواو المحذوفة، والكسرة في (بِعْت) لبيان الياء

---

[1] قال عبد القاهر الجرجاني: "ههنا عبارة مختصرة وهي أن تقول: "المعنىٰ"، و "معنىٰ المعنىٰ"، تعني بالمعنىٰ المفهومَ من ظاهرِ اللفظِ والذي تَصِلُ إليه بغير واسطة و"بمعنىٰ المعنىٰ"، أن تَعْقِل من اللفظِ معنًىٰ، ثم يُفضي بكَ ذلكَ المعنىٰ إِلىٰ معنىٰ آخرَ". دلائل الإعجاز في علم المعاني صـ ٢٦٣، المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفىٰ: ٤٧١هـ، المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

المحذوفة لا للنقل، ولم يَفْرقوا مع غير الضمير المرفوع البارز المتحرك؛ لتعذر الضم والكسر قبل الألف في قال باع[1]. ويحذف حرف العلة في المجزوم من الأفعال المعتلة، وتبقىٰ الحركة دليلا علىٰ المحذوف.

- **أهمية الدلالة في فهم المعنى**

عند التعامل مع أي مفهوم ينبغىٰ الالتفات إلىٰ علم الدلالة وما يشتمل عليه من تحليل لفكرة المعنىٰ، وعلاقة اللغة بالفكر سواء أكان المصطلح مفردا أم مركبًا، مع مبحث الدلالة عند الأصوليين المسلمين، كما أنه ينبغىٰ الالتفات إلىٰ مسألة الاشتقاق والتعريبِ [2].

وإنني أمتلئ يقينا بأن دراسة القواعد النحوية والصرفية يجب أن تنطلق إلىٰ آفاق جديدة من النظر في الدلالة النحوية والصرفية للاستعمال العربي الفصيح للأوجه المختلفة، وإن نظم القرآن الكريم الذي ثبتت قرآنيته بشروط قبول القراءة المعتبرة لهو أسمىٰ من كل لفظ عربي سواه، كيف لا وهو الكتاب المعجز المتعبد بتلاوته؟

---

[1] ينظر شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٤٧، المؤلف: حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (المتوفىٰ: ٧١٥هـ)، المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة)، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م، وشرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٢، المؤلف: علي بن محمد بن عيسىٰ، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفىٰ: ٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

[2] ينظر المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم صـ٢٢، المؤلف: الأستاذ الدكتور، علىٰ جمعة محمد عبد الوهاب عضو هيئة كبار العلماء، ومفتي مصر السابق، الناشر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي – القاهرة، الطبعة الأولىٰ.

إن هذا يدفع بنا لأن نقرر أن ما جاء في القرآن الكريم من نظم يؤْثِر فيه القرآن الكريم وجها لغويا غير ما عليه جمهور العرب لم يكن لمجرد تعدد الأسلوب أو بيان الأوجه الجائزة في اللفظ أو التركيب، بل إن وراء ذلك دلالةً جعلت النظم القرآني يختار ما جاءت عليه آياته المحكمات، هذه الدلالة وصلت للعربي الفصيح الذي سمع القرآن الكريم بأحرفه التي نزل عليها مما جعل نفوس العرب تذهل عن كل أسلوب لتعلن عجزها النفسي واللساني عن مواجهة إعجاز القرآن الكريم أو محاكاته.

- **صورة لأثر الدلالة في البنية**

إذا حُذف حرف العلة من المضارع لغير جازم، كما في قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِۚ﴾ (١) فإن هذا الحذف لا يأتي في الكلام البليغ اعتباطا، وأسباب حذف حرف العلة من الفعل المضارع معتل الآخر لا تكون في الصناعة إلا بجازم، فإذا فقد المؤثر الصناعي بقي تأثير الدلالة في بنية الفعل، وعليه نقول إن إعلال الفعل المضارع بالحذف وقع لعلة دلالية هي المؤثر الذي أدىٰ إلىٰ اختيار القرآن الحذفَ دون علة صناعية، وليست تلك الدلالة ثمرة للحذف؛ إذ لو كانت كذلك لما صح أن تكون سببا للحذف؛ حيث يلزم منه كون الشيء سببا لمسبِّبِه، ولم أرَ ما قيل إن علة الحذف في الآية التخفيف كافيا ـ وسيأتي بيان ذلك في مبحث أثر الدلالة في بنية الفعل ـ غاية ما أريد تقريره وتأكيده هنا أن للدلالة أثرا أدىٰ إلىٰ اختيار النظم القرآني مجيء البنية علىٰ صورة لا تقتضيها الصناعة الإعرابية مراعاة للدلالة بما يشهد للقرآن الكريم بالإعجاز الصرفي.

❁❁❁❁❁

(١) من الآية ٦٤ من سورة الكهف.

المبحث الأول: أثر الدلالة في بنية الأسماء إعلالا وتصحيحا

توطئة

لا خلاف في سبق وجود المعنىٰ بذهن المتكلم علىٰ وجود لفظه المعبِّر عما يجول في خاطره، فإذا أراد البليغ الدلالة علىٰ شيء ما من المعاني فلا بد أن يضع اللفظ بإزاء المعنىٰ بنية وتركيبا وبلاغة، أما أن يلقي المتكلم ألفاظه دون التفات إلىٰ ما في نفسه من معنىٰ مهملا أحد هذه الجوانب الثلاث، فذلك شأن غير البليغ، وقد وجدت البحث الصرفي يدور في فلك ما تؤديه البنية من دلالة وصلت إلىٰ ذهن السامع، وكذلك ما يقوم به التركيب من أثر في هذه الدلالة، فرأيت أنه حري بالبحث أن يسبق ذلك بخطوة؛ لنلقي الضوء علىٰ أثر الدلالة الواقعة في ذهن المتكلم قبل النطق بالكلمة علىٰ بنية معينة، فيختار أحد الأوجه الجائزة في البنية أو التركيب ويترك الآخر لما يجده في اختياره من قدرة علىٰ أداء تلك الدلالة الذهنية التي يريدها أن تصل لمتلقي خطابه.

المطلب الأول

أثر الدلالة في بنية المصدر

وضع العلماء قواعد لصياغة المصدر من فعله للدلالة علىٰ الحدث المجرد، وذلك كقولهم: إن (فعَل وفعِل) المتعديان يصاغ مصدرُهما قياسا علىٰ (فعْل) كالأكل والشرب والفهم والأمن[١]، ثم يجعلون لمصدر (فعِل) اللازم قياسَيْن تفرِق بينهما دلالةُ الفعل فقط، فالأصل في قياس مصدره (الفعَل) إلا إذا دل الفعل علىٰ حرفة أو ولاية فإن هذه الدلالة تذهب بالقياس من (الفعَل) إلىٰ (الفِعالة)، وذلك نحو (**ساس البلاد سياسة، وراض الخيل رياضة**)، فانظر كيف التفتوا إلىٰ دلالة الفعل، وكيف عللوا بها تغير قياس بنية المصدر من الفعل اللازم.

وكذلك يفعلون في اللازم من (فعَل) فقياس مصدره (الفعول) كـ (سجد سجودا، وخرج خروجا) ثم يتغير قياس مصدر هذا الفعل بتغير دلالته؛ فإذا دل علىٰ امتناع كـ (الإباء والنفار والجماح) كان وزنه (الفِعال) وإذا دل علىٰ التقلب كان قياسه (الفعَلان) كالغليان والفوران، وإذا دل علىٰ داء فإن قياسه (الفُعال) كمشىٰ بطنه مُشاء، وأما ما يدل علىٰ سير فقياسه (الفعيل) كالرحيل، والصوت قياسه (الفُعال أو الفعيل) والحرفةُ مصدرها (الفِعالة) كـ (نجر نجارة) وهكذا [٢].

---

[١] ينظر أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك ٣/ ١٩٩، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفىٰ: ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

[٢] ينظر أوضح المسالك ٣/ ٢٠٠، التصريح بمضمون التوضيح في النحو ٢/ ٢٨، المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين

- **أثر الدلالة في صوغ بنية المصدر**

تأمل ذلك الأثر الجلي للدلالة في اختلاف بنية المصادر مع أن الفعل في الماضي متحد في وزن البنية وفي لزومه أو تعديه.

يدفع بنا هذا إلىٰ القول بجواز تقسيم مصادر الثلاثي علىٰ اعتبار دلالة الفعل، كأن نقول إن ما دل علىٰ حرفة أو ولاية يكون مصدره (الفعالة) .

أو القول بوجوب لحْظ الدلالة عند دراسة بنية الكلمة، وضرورة عدم غض الطرف عن ذلك لا سيما عند تدبر ما استعمله القرآن الكريم في نظمه البليغ المعجز؛ حيث إن إغفال الدلالة قد دفع بعض علمائنا للقول بشذوذ ما خالف قياس المصادر التي وُضعَت باستقراء كلام العرب، ففي حديث ابن هشام عن مصادر غير الثلاثي يذكر لنا أنه لا بد لكل فعل غير ثلاثي من مصدر مقيس(١)، ثم يستطرد ذاكرًا قياس مصدر كل فعل من غير الثلاثي، ويختم ذلك بقوله: "وما خرج عما ذكرناه فشاذ"(٢).

ولست أسير مع ابن هشام ـ رحمه الله ـ في إطلاقه الشذوذَ علىٰ كل ما خالف القياسات الصرفية للمصادر، بل علينا أن نعيد النظر في دلالات أفعالها؛ لنتبين علة صياغة النظم العربي الفصيح مصادرَ من أفعال علىٰ غير المطرد في نظائرها.

ولو نظر ـ رحمه الله تعالىٰ ـ إلىٰ الدلالة لما أطلق هذا الإطلاق الذي أدَّىٰ إلىٰ حكم بالشذوذ علىٰ سبيل سلكه نظم القرآن الكريم، وإن كانوا لا

المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفىٰ: ٩٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

(١) ينظر أوضح المسالك ٣/ ٢٠٢.

(٢) أوضح المسالك ٣/ ٢٠٦.

يقصدون بذلك الوصف التقليل من بلاغة القرآن الكريم وإعجازه، لكن تنزيه القرآن عن ذلك اللفظ أولىٰ.

فإن ما عده مصدرا شاذا يصح أن لا يكون مصدرا بل يكون اسما للمصدر، والفارق بين المصدر واسمه لفظي ودلالي.

وبالدلالة نفرق بين المصدر واسمه كما نفرق بها بين المصدر واسمي الفاعل والمفعول إن ناب أحدها عن الآخر(١).

وكذا فإن الفصل بين اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة واسم المرة واسم الهيئة والمصدر الميمي لا يستغني بيان واحد منها عن الدلالة.

- **أثر الدلالة في بنية المصدر تصحيحا وإعلالا**

هذه نماذج لما أثَّرت فيه الدلالة أثرا واضحا في بنية المصادر من حيث الإعلال، مما آثر القرآن الكريم فيه وجها لغويا علىٰ وجه:

أولا: ترك النظم القرآني إعلال مصدر الفعل الذي أُعلَّت فاؤه وهو ما نطلق عليه (المثال)، فقال (وِجهة) ولم يقل (جهة)، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ (٢)

وقد اختلف الصرفيون في مصدرية كل من (وِجهة) و(جهة):

- ففرَق بعضهم بين محذوف الواو (جهة) وبين مثبتها (وجهة) فقالوا: الأول مصدر، والثاني اسم للمكان الذي يتوجه إليه، وعلىٰ هذا فلا شذوذ في أحدهما.

- وقيل: هما مصدران. وعلىٰ هذا تكون (وجهة) بإثبات الواو علىٰ غير القياس.

---

(١) وقد فصلت هذا في بحث تناوب مشتقات الأسماء دراسة صرفية دلالية المنشور في مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية.

(٢) من الآية ١٤٨ من سورة البقرة.

- وقيل: هما اسما مكان. وعليه يكون القياس (وجهة) بإثبات الواو، ولو اعتبرنا دلالة (وجهة) علىٰ غير الحدث المجرد لكانت اسما للمصدر، ويؤيد هذا أنه لم يُسمع منها فعل (وَجَه يوْجِه) وإنما المسموع من الأفعال (اتجه يتجه) ومصدره (الاتجاه) وليس الوجهة ولا الجهة.

وعلىٰ كل قول مما سبق تختلف دلالة (وجهة) الوارد في القرآن الكريم استعمالها، ويختلف حكمها في وجوب الإعلال بالحذف أو جواز تركه؛ حيث إنها إن كانت مصدرا ـ كما هو أحد الأقوال ـ فقد وجب إعلالها بالحذف كـ(عدة)، غير أنها صُحِّحت لدلالة هذا اللفظ المصحَّح علىٰ الأصل في الثلاثي الواوي الفاء، وقد سوَّغ تصحيحهاأنه لم يستعمل منها فعل وَجهَ يَوْجه، كما استعمل من العدة: وعد يعد[1].

وإن كانت اسما ـ كما هو قول آخر ـ فإنها بمعنىٰ المكان المتوجه إليه، وهذا القول موافق للقياس ولا يحتاج إلىٰ تأويل، ولا يَرِد عليه شذوذه عن القياس، إلا أن دلالة السياق تأباه؛ إذ ليس لكل أصحاب ديانة مكان يتوجهون إليه؛ لذا أُرجِّحُ القول بأن (وجهة) مصدر الفعل (وجه يوجه) غير المستعمل، وقد صححت الواو ولم تعل بالحذف لما تقتضيه دلالة السياق، ولأن مراعاة هذه الدلالة تؤدي إلىٰ تنبيه علىٰ أصل هذه المادة التي لم يستعمل منها فعل البتة، وتنبه علىٰ أصل ما أعل من (عدة وزنة) ومثالهما.

---

[1] ينظر الخصائص ٢/ ٢٨٧، المنصف صـ٢٠٠، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفىٰ: ٣٩٢هـ)، الناشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولىٰ ، شرح المفصل ٥/ ٤٢٤.

قال الثمانيني: "إن العرب إذا أعلت شيئا جاز أن يخرج بعضه مصححا ليكون منبها علىٰ الأصل الذي أعل"[١].

❁❁❁❁❁

- **أثر الدلالة في تصحيح (حولا) وإعلال (قِيَما)**

تُعلُّ الأسماء الثلاثية المجردة إذا كانت علىٰ مثال الفعل نحو (باب ودار) لأنها جارية علىٰ (فَعَل)، وكذلك (شجرةٌ شاكَةٌ ورجلٌ مالٌ)؛ لأنها جارية علىٰ (فَعِل)، فإنّه يقال: (شاكَ الرجل، يَشاكُ شَوْكًا) إذا ظهرت شوكتُه وحِدّتُه، وكذلك يقال: (مالَ الرجلُ، يَمالُ) إذا كثر مالُه، فهما من بابِ (فَعِلَ يَفْعَل)، من نحو: (خافَ يَخافُ)، فالاسم منهما (فَعِلٌ) من نحو: (حَذِرَ يَحْذَرُ فهو حَذِرٌ)، و(وَجِلَ يَوْجَلُ، فهو وَجِلٌ) فلذلك كان قولهم (شجرة شاك)، و(رجل مال) من قبيل (حَذِرٍ)، و(وَجِلٍ)[٢].

وكذلك يعلُّ المصدر إن كانت عينه قد أعلت في فعله، فتقلب الوَاو المكسور مَا قبلهَا فِي المصادر يَاء نَحْو (قيَاما وعياذا) لإعلال أفعالها[٣].

---

[١] شرح التصريف صـ٣٧٩، المؤلف: أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (المتوفىٰ: ٤٤٢هـ) المحقق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

[٢] ينظر شرح المفصل للزمخشري ٥/ ٤٥٥ وما بعدها، المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفىٰ: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

[٣] ينظر المفصل في صنعة الإعراب صـ٥٢٩، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفىٰ: ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩٣، الشافية في علمي التصريف

ومما توقف عنده العلماء تصحيح الواو في المصدر (حولا) في قوله تعالىٰ: ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يَبۡغُونَ عَنۡهَا حِوَلٗا ﴾ (١) مع إعلالها في المصدر (قيما) في قوله تعالىٰ: ﴿ قُلۡ إِنَّنِي هَدَىٰنِي رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ دِينٗا قِيَمٗا مِّلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗاۚ ﴾(٢) بالياء المخففة المفتوحة مع كسر القاف.

فجعلهما ابن يعيش قياسيين، أما (قيما) فللدلالة علىٰ اعتلال فعله، وأما (حولا) فلأنه غير جار علىٰ الفعل.

وبيان وجه إعلال {قِيَمًا} بكسر القاف وتخفيفِ الياء وفتحِها أن يكون مصدرًا كـ"الصغَر" و"الكِبَر"، فأعلّوه لاعتلال فعله، ولولا ذلك لصحّ، وما جاء في نظم القرآن الكريم فهو من قَوْلك (قَامَ قيمًا) وأصْل (قَامَ): (قَوُم أَو قَوَم) فَصَارَ (قَامَ)، فَلَمَّا اعتلّ الفعل (قَام) اعتَل المصدر فصار(قياما) ثم استعمل(قِيم) بمعنىٰ قياما إجراء له مجراه

ووجه تصحيح (حِوَل) أَنه جارٍ علىٰ غير فعل، وعلىٰ ذلك جاء قوله تعالىٰ: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يَبۡغُونَ عَنۡهَا حِوَلٗا ﴾ ؛ لأنّهم لم يُجروه علىٰ فعلٍ(٣).

والخط صـ١٠١، المؤلف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفىٰ: ٦٤٦هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٠ م.

(١) الآية ١٠٨ من سورة الكهف.

(٢) من الآية ١٦١ من سورة الأنعام.

(٣) ينظر تهذيب اللغة ٥/ ١٥٦، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفىٰ: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠١م.

ومثل ذلك لو بنيت من "البيع" و"القول" ونحوِهما من المعتلّ علىٰ مثالٍ لا يكون عليه الفعلُ، نحو: "فِعَل"، لقلتَ: "بِيَعٌ"، و"قِوَلٌ". وعليه قوله تعالىٰ: ﴿ حِوَلًا ﴾، ولو كان جاريًا علىٰ الفعل من نحو: "حالَ يَحُول"، لقلت: "حِيلًا" لاعتلال فعله(١).

وقيل (حِول) من (تحوَّلَ) والمصدر (التحول) أي: التنقل من موضعٍ إلىٰ موضع، أو بمعنىٰ الحيلة، فيقال: تَحَوَّلَ الرجل، أي احتال، والحِوَلُ اسم مصدر لا مصدر(٢).

وأرىٰ أن ﴿ حِوَلًا ﴾ كانت تستحق الإعلال؛ وذلك لاستعمال الفعل (حال يحول) بمعنىٰ انتقل وزال، قَالَ أَبُو ذُؤَيْب:

وحالَتْ كَحَوْلِ القَوْسِ طُلَّتْ وعُطِّلَتْ ثَلاَثًا فَزَاغَ عَجْسُها وظُهارُها(٣)

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٤٥٧.

(٢) ينظر الصحاح ٤/ ١٦٨٠، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفىٰ: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م، لسان العرب ١١/ ١٨٨، المؤلف: محمد بن مكرم بن علىٰ، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعىٰ الإفريقىٰ (المتوفىٰ: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة – ١٤١٤ هـ.

(٣) البيت من بحر الطويل، من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي، بدأها بالغزل وبعض الحِكم، وهي طويلة مطلعها:

هَل الدَّهْر إِلَّا لَيْلَة ونهارُها وَإِلَّا طلوعُ الشَّمْس ثمَّ غيارها

اللغة: حالت: تغيرت، ويروىٰ: وطلت، أي أصابها الطلُّ، وهو المطر الخفيف، ثلاثا: أي ثلاث سنين، وحُذفت تاؤه علىٰ القياس، (العجس: موضع الكف، وهو

وَقَالَ أَبُو حنيفَة: حَال وتر الْقوس: زَالَ عِنْد الرَّمْي، وَقد حَالَتْ الْقوس وترها، هَكَذَا حَكَاهُ حالَتْ، ويقال: وحال عن مكانه: تحول. وحال في متن فرسه: وثب عليه، وحال عنه: سقط، وكلُّ ما تَحَوَّلَ أو تَغَيَّرَ من الاسْتواءِ إلىٰ العِوَجِ، فقد حالَ واسْتَحالَ[1].

- فباستعمال الفعل (حال) بمعنىٰ (تحوَّل) ومرادفاتها يسقط ما عللوا به تصحيح (حِول) من أنها جرت علىٰ غير فعل، ونحتاج لعلة أخرىٰ أثرت في بنية الكلمة تصحيحا مع وجود موجِب الإعلال، هذه العلة هي الدلالة

المقبض، ظهارها: ظهرها، والمعنىٰ: إذا تغيرت المحبوبة عن العهد فإني مودع لها وتارك لعهدها.

الشاهد في البيت استعمال (حال) بمعنىٰ انتقل وزال، ينظر ديوان أبي ذؤيب الهذلي صـ ١١٨، طبعة دار صادر، لسان العرب (ح و ل) ١١/ ١٨٥.

[1] المحكم والمحيط الأعظم ٤/ ٦، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ت: ٤٥٨ هـ، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م، أساس البلاغة ١/ ٢٢٤، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفىٰ: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م، القاموس المحيط ١/ ٩٨٩، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادىٰ (المتوفىٰ: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.

الجامعة التي يؤديها النظم القرآني باستعمال الكلمة علىٰ هذه الصورة، والتي لا تؤديها كلمة (التحول أو الحال أو الإحالة).

- **ولتمام بيان هذه الدلالة وأثرها في البنية أقول:**

باتفاق (حِوَل) بكسر الحاء مع (حَوَل) بفتحها في أصل الحروف، يقع بينهما اتفاق في أصل دلالتهما، كما نص ابن جني علىٰ دوران أصل المادة علىٰ معنىٰ مشترك في تقلباتها(١).

فأصحاب الجنة ـ جعلنا الله منهم ـ لا يطلبون انتقالا من الجنة، ولا يرضون بتحول حالهم عنها، وهذا ما تؤديه كسرة الحاء للحفاظ علىٰ الواو؛ إذ لو فتحت لأوجب اللفظ قلب الياء ألفا كي لا يلتبس المصدر بـ(الحَوَل).

ثم إن عين واحد من أهل الجنة لا تنصرف إلىٰ شيء مما بين يدي إخوانه فيها، لما يلزم من ذلك الانصراف التعارض مع نزع الغل من قلوب

(١) قال ابن جني: " وأمَّا الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلًا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلىٰ تقاليبه الستة معنًىٰ واحدًا تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد، فمن ذلك تقليب (ج ب ر) فهي – أين وقعت– للقوة والشدة منها: (جبرت العظم والفقير) إذا قويتهما وشددت منهما والجبر: الملك لقوته وتقويته لغيره ومنها (رجل مجرب) إذا جرَّسته الأمور ونجذته، فقويت منّته واشتدت شكيمته ومنه الجراب؛ لأنه يحفظ ما فيه وإذا حفظ الشيء وروعي اشتدَّ وقوي وإذا أغفل وأهمل تساقط ورذي، ومنها: (الأبجر والبجرة) وهو القوي السرة. ومنه قول علي –رضي الله عنه: إلىٰ الله أشكو عجري وبجري تأويله: همومي وأحزاني وطريقه أن العجرة كل عقدة في الجسد فإذا كانت في البطن والسرة فهي البجرة (والبجرة) تأويله أن السرة غلظت ونتأت فاشتد مسّها وأمرها." ينظر الخصائص ٢/ ١٣٦، وما بعدها.

أهل الجنة، وهو ما يؤدي إليه تصحيح الواو تشبيها لـ (حِول) بـ(الحوَل) فللدلالة علىٰ هذين المعنيين صحت الواو مع كسر الحاء.

ونأخذ من لفظة (الحِول) كذلك أنهم وصلوا لغايتهم من النزول في رضوان الله، فلا يشغل بالهم تفكير في غير ذلك؛ لأن الحَوْل والحَيل والحَولة -بالفتح فيهن، والحِيلة- بالكسر، والحويل والحِوَل كعِنَب: الحِذْق في تدبير الأمور وهو تقليب الفكر حتىٰ يهتدي إلىٰ المقصود[1]، ومن اهتدىٰ إلىٰ مقصوده لا يبغي عنه حولا.

❁❁❁❁❁

[1] ينظر المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم ١/ ٤٨٢، المؤلف: د. محمد حسن حسن جبل، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة، ط: الأولىٰ، ٢٠١٠ م.

- **أثر الدلالة في العدول عن الحياة إلى الحيوان**

مما تُرك تصحيحه مع وجود موجب الإعلال كلمة (الحيوان)، وقد استعملها النظم القرآني مصححة في قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ لَهِيَ ٱلْحَيَوَانُۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾ (١)، والحيوان: مبالغة في الحياة، كما قيل: للموت الكثير: مَوَتَان ومعنىٰ الآية أنه ليس في الدار الآخرة إلا حياة مستمرة دائمة خالدة لا موت فيها، فكأنها في ذاتها حياة، (٢).

وفي الكلام حذف، إما من أوله، وإما من آخره، أي: وإن حياة الدار الآخرة هي دار الحيوان(٣)، أو وإن الدار الآخر ة هي دار الحيوان.

والحيوان: مصدر (حيَّ)، و (الواو) فيه منقلبة عن ياء عند سيبويه كيلا يلتبس مع التثنية(٤)، وقياسه عنده (حييان)، فقلبت الياء الثانية واوا، كما

(١) من الآية ٦٤ من سورة العنكبوت.

(٢) ينظر شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٧٢٣، المؤلف: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفىٰ: ٦٨٦هـ)، تحقيق الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيىٰ الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، عام النشر: ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.

(٣) إعراب القرآن العظيم للشيخ زكريا الأنصاري صـ ٤٣٥، المؤلف: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، (المتوفىٰ: ٩٢٦هـ)، حققه وعلق عليه: د. موسىٰ علىٰ موسىٰ مسعود (رسالة ماجستير)، دار النشر: لا توجد، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

(٤) ينظر الكتاب٤/ ٣٩٨، المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفىٰ: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م، التعليقة ٥/ ١٠٨

قالوا: (حيوة) في اسم رجل، وبه سمي ما فيه حياة: حيوانا. قالوا: اشتر الموَتان، ولا تشتر الحيوان(١).

أو قلبت إحدىٰ الياءين واوا تخفيفا؛ لاستثقالهم اجتماع الياءين بلا إدغام، ولم تقلب ألفا فيقال: (حيان) مع تحركها وانفتاح ما قبلها لأن ذلك سيؤدي إلىٰ حذف إحدىٰ الألفين من المصدر للتخلص من التقاء الساكنين؛ فلا يصح حينئذ مصدره علىٰ (حيان) (٢).

وقيل الواو أصلية ولا قلب، وهو مذهب المازني فقال: لام (حيىٰ) واو، و «الحيوان وحيوة» جاءا علىٰ الأصل (٣).

=وما بعدها، المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفىٰ: ٣٧٧هـ)، المحقق: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب)، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، الممتع الكبير في التصريف صـ٣٦٠، المؤلف: علي بن مؤمن بن محمد، المعروف بابن عصفور (المتوفىٰ: ٦٦٩هـ)، الناشر: مكتبة لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٦م، الجدول في إعراب القرآن الكريم ٢١/ ١٧، المؤلف: محمود بن عبد الرحيم صافي (المتوفىٰ: ١٣٧٦هـ)، الناشر: دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ.

(١) أي اشترِ الأرضَ والدُورَ ولا تشترِ الرقيقَ والدوابَّ، ينظر الصحاح ١/ ٢٦٧.

(٢) ينظر الأصول في النحو ٣/ ٣٦٢، المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفىٰ: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.

(٣) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٤١٨، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفىٰ: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م،

وفي بناء الحيوان زيادة معنىٰ ليس في بناء الحياة، وهي ما في بناء فعلان من معنىٰ الحركة والاضطراب، كالنزوان والنغصان واللهبان، وما أشبه ذلك(١).

ولأن الحياةُ حركةٌ كما أن الموت سكون، كان مجيئ (الحيوان) علىٰ هذا البناء الدال علىٰ معنىٰ الحركة مبالغة في معنىٰ الحياة، ولذلك اختيرت علىٰ الحياة في هذا السياق المقتضي للمبالغة.(٢)

قال أبو حيان: والحيوان، والحياة بمعنىٰ واحد، وهو عند الخليل وسيبويه مصدر حيي، والمعنىٰ: لهي دار الحياة، أي المستمرة التي لا تنقطع. قال مجاهد: لا موت فيها. وقيل: الحيوان: الحي، وكأنه أطلق علىٰ الحي اسم المصدر. وظهور الواو في الحيوان وفي حيوة، علم لرجل استدل به من ذهب إلىٰ أن الواو في مثل هذا التركيب تبدل ياء لكسر ما قبلها، نحو:

=ارتشاف الضرب من لسان العرب ١/ ١٨٦، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفىٰ: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م.

(١) ينظر شرحان علىٰ مراح الأرواح في علم الصرف صـ ١٢٤، المؤلف: شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (المتوفىٰ: ٨٥٥هـ)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثالثة، ١٣٧٩ هـ – ١٩٥٩م.

(٢) الكشاف ٣/ ٤٦٣، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفىٰ: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة – ١٤٠٧ هـ.

شقي من الشقوة. ومن ذهب إلىٰ أن لام الكلمة ياء زعم أن ظهور الواو في حيوان وحيوة بدل من ياء شذوذا[1].

وقد عللوا تصحيح الحيوان كما عللوا صحة الواو في (الجَوَلَان والصَّوَرَىٰ والحَيَدَىٰ)؛ ببقاء حركة الواو الدالة علىٰ حركة مسمىٰ الكلمة واضطرابه.

وعللوا تصحيح الواو في (الموتان) مع عدم حركة مسماه؛ لأنه نقيض الحيوان، فحمل النقيض علىٰ النقيض، كما حمل النظير علىٰ النظير[2].

وقد فصل الرضي ذلك فقال: "وكان القياس الأصلي أن يقال في حيوان: حايان؛ لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها، لكن تركوا هذا القياس لأصل، وهو أن معنىٰ الاسم إذا دل علىٰ تحول واضطراب حركوا العين في الصحيح، نحو: الخفَقان؛ ليكون موافقا لمدلوله في التحرك. وصححوا حرف العلة في المعتل العين، نحو: الجَوَلَان والسَّيَلَان، إجراء له مجرىٰ الصحيح ولا يرد المَوَتَان؛ لحملهم إياه علىٰ نقيضه في الصحة وهو الحيوان.

---

(1) ينظر التبيان في إعراب القرآن٢/ ١٠٣٥، المؤلف أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفىٰ : ٦١٦هـ)، المحقق : علي محمد البجاوي، الناشر : عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه، البحر المحيط ٨/ ٣٦٦، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفىٰ: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة ١٤٢٠ هـ، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، ٤/ ٣١٩، المؤلف: أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي (المتوفىٰ: ١٢٢٤هـ)، المحقق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الناشر: الدكتور حسن عباس زكي – القاهرة، الطبعة ١٤١٩ هـ.

(٢) ينظر شرح شافية ابن الحاجب٢/ ٧٦٨.

ولما وجب لهذا الأمر بقاء ياء الحيوان للمعتل متحركة، قلبوا الياء الثانية واوا لكراهتهم اجتماع الياءين، وإنما كانت الثانية أولىٰ بالتغيير؛ لأنها لام، واللام أولىٰ بالتغيير، وإنما لم يدغموا إحدىٰ الياءين في الأخرىٰ؛ لأنهم لو أدغموا وقالوا: حيان، لم يدر أنه ساكن العين أو متحرك العين في الأصل، وسقطت الحركة للإدغام(١).

وبذلك نرىٰ أن تعليل الصرفيين لاستعمال القرآن الكريم كلمة (الحيوان) في الآية الكريمة بالواو يعود كله إلىٰ مراعاة الدلالة اللفظية للبنية، ومراعاة دلالة حركة الواو علىٰ حركة المسمىٰ بالمصدر مما يدل علىٰ المبالغة التي تقتضيها دلالة السياق.

وسواء قلنا إنهم تركوا إعلال الياء الأولىٰ ألفا وأبدلوا الثانية واوا، أو أنهم صححوا الواو الثانية مع استحقاقها للإعلال؛ فإننا نجد الجميع متفقا علىٰ أن المؤثر في ترك الإعلال في تلك الكلمة إنما هو دلالة الكلمة بتصحيح الواو علىٰ زيادة في الحركة التي هي لازم الحياة، ولما كانت الحياة الآخرة أشد في تحقق هذا المعنىٰ وقيامه بها من الحياة الدنيا آثر القرآن الكريم استعمال المادة التي صحت فيها الواو هنا فقال: ﴿ وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَ لَهِيَ ٱلۡحَيَوَانُۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴾ (٢) بينما جاءت (الحياة) معلة في وصف الدنيا، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلۡغُرُورِ ﴾(٣).

❁❁❁❁❁

(١) ينظر شرح شافية ابن الحاجب٢/ ٧٢٣.

(٢) من الآية ٦٤ من سورة العنكبوت.

(٣) من الآية ١٨٥ من سورة آل عمران.

المطلب الثاني

أثر الدلالة في إعلال المنقوص

تحذف ياء المنقوص رفعا وجرا ويعوض عنها بالتنوين، كما في قولنا (جاء قاضٍ وسلمت علىٰ قاضٍ) وتثبت الياء في حالة النصب فتقول (رأيت قاضيا)، ولا يجوز حذف هذه الياء إذا اقترن بالاسم حرف التعريف (ال) فلا تقول (جاء القاضِ) ولا (سلمت علىٰ القاضِ) إنما تقول (جاء القاضي وسلمت علىٰ القاضي)؛ إذ لا إمكان للتعويض عن الياء المحذوفة بالتنوين، وخصوا هذا الحذف بالضرورة أو القافية؛ فلم يجوِّزوه في سعة الكلام، هذا ما تقرره الصناعة اللغوية[1]، فإذا حذفت هذه الياء في الكلام البليغ مع فقْدِ العلة الصناعية للحذف، كان ذلك إعلالا بالحذف مرده لأثر دلالي.

ومما أدت فيه الدلالة إلىٰ الحذف من معتل الآخر ما جاء من حذف ياء المنقوص من آخر الأسماء في القرآن الكريم قوله تعالىٰ: ﴿ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ ﴾ [2] وقوله سبحانه: ﴿ مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِۖ ﴾[3] وهو أولىٰ بالحذف من الأفعال؛ للحاق التنوين بالأسماء دون الأفعال، وقد جوزوا حذف الواو والياء من (يدعو ويقضي) والياء من (القاضي) ونحوه

---

(١) ينظر شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩٧، لمؤلف: يوسف بن أبي سعيد السيرافي (المتوفىٰ: ٣٨٥هـ)، المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، عام النشر: ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

(٢) من الآية ١٨٦ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٨ من سورة القمر.

مع وجود اللام، غير أنهم خصوا ذلك بالقافية والفاصلة القرآنية، وجعلوا الحذف فيه للوقف، كحذف التنوين في الوقف(١).

وعلىٰ ذلك يكون الحذف الوارد في غير القافية والفاصلة، خارجا عن القياس عند سيبويه، جائزا علىٰ الإطلاق عند الفراء وغيره، ومنه الوارد في وسط الآيات المذكورة قبلُ، كقوله تعالىٰ: ﴿ أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ ﴾ ، وقوله سبحانه: ﴿ يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيۡءٖ نُّكُرٍ ۝٦﴾(٢)، وقوله تعالىٰ: ﴿ مُّهۡطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِۖ ﴾.

والسؤالُ: ما الذي أدىٰ إلىٰ استعمال القرآن الكريم ذلك الحذفَ من بنية الكلمة إن لم يكن لذلك داع لفظي؟

قناعتي أن الذي أدىٰ إلىٰ ذلك هو ما يدل عليه سياق الكلمة من معنىٰ يجعل الحذفَ أبلغَ من تمام البنية، وإن لم يكن الحذف علىٰ قياس الكثير من كلام العرب، وذلك أولىٰ من حصر اختيار النظم القرآني في مجرد التحسين اللفظي لفواصل الآيات، لا سيما أن ذلك قد ورد في غير الفاصلة أيضا من الآيات القرآنية الكريمة.

وسوغ ذلك الحذفَ في الآية جوازُه في كلامهم في الفعل المعتل والاسم المنقوص، كقوله:

(١) ينظر شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩٧.

(٢) من الآية ٦ من سورة القمر.

وأخو الغَوانِ متَىٰ يشأ يصرمنه ويَعُدْنَ أَعداءً بُعَيْدَ وِدادِ[1]

يريد (الغواني) فحذف الياء من المنقوص، وقد خصه سيبويه بالشعر[2] وعده غيره ذلك من إنابة الحركة عن الحرف، ولم يخصه بالشعر، واستشهد له بقول الشاعر:

كَفَّاكَ كَفٌّ لا تُلِيقُ دِرْهَمًا جودًا، وأخرىٰ تُعْطِ بالسيف الدَّمَا[3]

---

(١) البيت من بحر الكامل وهو للأعشىٰ في ديوانه صـ١٦٥، الغواني: جمع غانية، وهي المرأة التي استغنت بجمالها عن الزينة، أو هي التي استغنت بزوجها عفة وتصونًا وحصانة، أو هي التي غنيت بمكانها: أي أقامت فيه ولم تفارقه، وقوله "متىٰ يشأ" قد حذف منه المفعول، وأصل الكلام: متىٰ يشأ صرمهن، ويصرمنه يقطعن حبال مودته، يصف النساء بالغدر وقلة الوفاء والصبر، يقول: من كان مشغوفًا بهن مواصلًا لهن إذا تعرض لصرمهن سارعن إلىٰ ذلك لقلة وفائهن، ومحل الاستشهاد بهذا البيت قوله "الغوان" فقد أراد أن يقول "الغواني" فحذف الياء ضرورة، واكتفىٰ بالكسرة دليلًا عليها، ينظر الكتاب ١/ ٢٨، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ١/ ٣٢٠، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفىٰ: ٥٧٧هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣/ ٢٨٣، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفىٰ: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر، ارتشاف الضرب ٥/ ٢٤٠٧.

(٢) ينظر الكتاب ١/ ٢٨.

(٣) البيت من بحر الرجز ولم أقف علىٰ قائله، معنىٰ تليق، تبقي، وهو كناية عن السخاء وشدرة الكرم، وقد جمع الشاعر في ممدوحه صفتي الكرم والقوة، فهو كريم لا يبقي الدراهم بل ينفقها في وجوه الخير، وكفه الأخرىٰ ممسكة بالسيف حازمة قوية في

أراد (تعطي) (١)، والاسم أولىٰ بجواز الحذف من الفعل، واستشهدوا لوقوعه في غير الشعر بهذه الآيات.

- أثر دلالة السياق في حذف الياء من (الداع) في قوله تعالىٰ: ﴿أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ﴾(٢)

جاءت هذه الجملة في سياق الحديث عن قرب الله مِن عبده في قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌۖ أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ ﴾ وذلك بعد الحديث عن تشريع الصيام الذي يسمو فيه الإنسان إلىٰ درجة من الصفاء الروحي التي تجعل اتصاله بالسماء عاليا، فجاء الحديث عن قرب العبد من ربه دون إسناد القول إلىٰ المبلِّغ عن الله سيدنا محمد صلىٰ الله عليه وسلم.

لم يأت النظم القرآني علىٰ صورة (فقل إني قريب) وإنما جاء ﴿ فَإِنِّي قَرِيبٌۖ﴾ ، ثم يعِد اللهُ القريبُ عبادَه بإجابة دعائهم، فأدت هذه الدلالة السياقية إلىٰ أربعة آثار لفظية في بنية مفردات قوله تعالىٰ: ﴿ أُجِيبُ دَعۡوَةَ

=الفتك بالأعداء، والشاهد فيه حذف الياء من الفعل (تعطي) دون وجود جازم استغناء بالحركة عن الحرف، ينظر الخصائص ٣/ ١٣٥، أساس البلاغة ٤١٩، الأضداد لابن الأنباري ١/ ٢٦٤، المؤلف: أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (المتوفىٰ: ٣٢٨هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

(١) ينظر الخصائص ٣/ ١٣٥.

(٢) من الآية ١٨٦ من سورة البقرة.

ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ ﴾ فأسند الفعل ﴿ أُجِيبُۖ ﴾ إلىٰ ضمير المفرد؛ حيث جاء المضارع مبدوءا بهمزة المتكلم المفرد دون النون التي تجعل الفعل مسندا إلىٰ ضمير جماعة المتكلم المعظم نفسه، ثم أفرد الدعوة ليدل علىٰ أن الداعي إذا سأل ربه دعوات متتالية فإن كل دعوة تأتيها إجابة دون انتظار انتهاء بقية الدعوات، ثم حذف الياء من (الداعي) وحذف ياء المتكلم من (دعاني) واكتفىٰ بالكسرة الدالة عليها كما هو جائز.

كل ذلك لتتناسب البنية مع دلالة السياق التي تخبر بأن الله قريب من عباده وأن إجابته دعوتهم سريعة لا تتأخر، كأن طلب العبد مجاب بإذن الله قبل أن يُتِم دعوته كما لم تتم بنية هذه الكلمات.

المطلب الثالث

أثر دلالة السياق في نسبة البنية إلى بابها الصرفي

كثيرا ما تتحد صيغة المصدر الميمي واسم المكان واسم الزمان في الوزن، فإذا أردنا صياغة هذه الأبواب الصرفية من الفعل الثلاثي مفتوح العين؛ فإننا ننظر لمضارعه، فإن كَانَ علىٰ (يَفْعُلُ) بالضم أو عَلَىٰ (يَفْعَلُ) بالفتح، فالمصدرُ وَالزمانُ والمكانُ منه علىٰ (مَفْعَل) بفتحِ العينِ نحو: المَقْعَد والمَذْهَب، فإن كان علىٰ (يَفْعِلُ) بالكسر، فإنه علىٰ ثلاثةِ أقسام:

الأَوَّلُ: أن تكُونَ اللام منه معتلةً نحو: يرمي، فالمصدرُ وَالزمانُ والمكانُ منه علىٰ (مَفْعَل) بفتحِ العينِ أيضا، سَواءٌ كانت الفاءُ وَاوا أو غيرَ واوٍ، نحو: مَرْمًىٰ وَمَرْقَىٰ.

الثاني: أن تَكونَ اللاَّم صحيحةً والفَاء واوا، فالمصدرُ والزمانُ والمَكانُ منه علىٰ (مَفْعِل) بكسرِ العين نحو: المَوْعِدُ.

الثَّالِثُ: أن تَكون اللام صحيحَةً والفاء غيرَ واوٍ نحو: يَضْرِبُ، فالمصدرُ منه: (مَفْعَلٌ) بفتحِ العينِ، وَالزمانُ والمكانُ منه علىٰ (مَفْعِلٌ) بِالكَسْرِ.[1]

---

[1] ينظر اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر صـ٧٥، المؤلف: أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (المتوفىٰ: ٧٧٩هـ)، تحقيق: عبد الله حامد النمري، الناشر: هي رسالة ماجستير – بكلية الشريعة جامعة أم القرىٰ (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م)، أثر السياق في البنية الصرفية المصادر والمشتقات نموذجا صـ٢٩٧٥، بحث منشور بمجلة كلية اللغة العربية بالزقازيق إعداد الدكتور ضياء الدين فهمي محمد المدرس بقسم اللغويات في كلية اللغة العربية بالزقازيق – جامعة الأزهر.

والذي يؤدي إلىٰ نسبة البنية إلىٰ بابها الصرفي في ذلك هو الدلالة، ومن ذلك كلمة (المحيض) التي جاءت في قوله تعالىٰ: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ ﴾ (١).

جاءت لفظة المحيض في هذه الآية مرتين:

تأبىٰ الدلالة نسبةَ (المحيض) إلىٰ باب اسم الزمان في الأولىٰ منهما ؛ لوصفه بالأذىٰ، والزمان لا يوصف بذلك، وتأبىٰ الصناعة كونها مصدرا؛ لأن المضارع منه علىٰ وزن (يفعِل) ، فالمصدرُ منه: (مَفْعَلٌ) بفتحِ العينِ، لا (مفعِل) بكسرها، وإلا كان مصدرا شاذا، فبقي أنها اسم مكان، هذا ما قالوه في المرة الأولىٰ التي ذكر في الآية الكريمة فيها لفظة المحيض.

والذي أراه أن تجريد نسبة (المحيض) في قوله: "ويسألونك عن المحيض" لباب واحد من الأبواب الثلاثة لا يصح، أما باب الزمان والمصدر فلما سبق ذكره، وأما اسم المكان فلأن هذا الموضع لا يكون أذىٰ علىٰ إطلاقه، ولا في زمان الحيض؛ لأن المرأة قد لا تأتيها عادتها في هذا الزمان؛ إذ العادة قد تتغير، والأولىٰ ـ والله أعلم ـ أن نقول إن اللفظة الواحدة قد جمعت في دلالتها بين الأبواب الصرفية الثلاثة، ويكون المراد يسألونك عن موضع المحيض في زمن المحيض عند وقوع المحيض ـ أي نزول دم الحيض ـ وعليه تكون الإجابة: إن هذا الموضع في ذلك الزمان إن وقع الحدث المعتاد للمرأة من نزول الدم يكون أذىٰ من حيث اجتماع الثلاثة.

(١) من الآية ٢٢٢ من سورة البقرة.

وأما لفظة المحيض الثانية فالمعنىٰ يمنع من إرادة المكان والصناعة تمنع من إرادة الحدث، فبقي إرادة اسم الزمان، وهو ما رجحه الصرفيون(١).

وأرىٰ أن يقال فيه ما قيل في الأول من دلالة البنية علىٰ الأبواب الثلاثة مجتمعة، فيكون المعنىٰ ـ والله أعلم ـ فاعتزلوا موضع المحيض وقت المحيض إذا حدثت عادة المرأة في الزمان المعتاد لها.

ونأخذ في التطبيق لذلك من باب الإعلال لفظتي: (مقام) و(مثابة).

١. ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ۖ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿١٢٥﴾ ﴾ ومقام

٢. ﴿ فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِـۧمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٧﴾ ﴾

٣. ﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴿١٦٤﴾ ﴾

٤. ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى مَقَامٍ أَمِينٍ ﴿٥١﴾ ﴾

٥. ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴿٤٦﴾ ﴾

٦. ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ ﴾

(١) ينظر اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر صـ٧٥، وما بعدها.

والثاني: (مثابة) وذلك كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ﴾(١)، وقوله سبحانه: ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ (٢)، وقوله سبحانه: ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا ﴾ (٣).

قال ابن جني وقد قرأ بعض القراء: "لَمَثْوَبَة من عند الله خير"، لا تقول علىٰ هذا: "مَقْوَلة، ولا مَبْيَعة"، كان القياس أن يعلَّ؛ فالقياس في (مثوبة) أن تكون (مثابة) كقوله تعالىٰ: {وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا} ولكنها شذت(٤).

وكُلّ ما كانَ من الأسماءِ التي في أَوائلها زوائدُ تفصلُ بينَها وبينَ الأَفعالِ وهيَ علَىٰ وزنِ الأفعالِ فإنها تُعلُّ كَما يعلُّ الفعلُ. ومَفْعِلٌ مثلُ: "يَفْعِلُ" وذلكَ قولُكَ المَبِيضُ والمَسِيرُ، ومَفْعُلة مثلُ يَفْعُلُ وذلكَ قولُكَ: المَشُورةُ والمَعُونةُ والمَثُوبةُ، ويدلّكَ علَىٰ أَنَّها ليستْ بمفعُولةٍ وأَنَّها مَفْعُلَةٌ أَنَّ المصدرَ لا يكونُ علىٰ "مَفْعُولة" وكانَ الأخفشُ يجيزُ أن يأتيَ بمَفْعُولةٍ مصدرًا ويحتج بِخُذْ ميسُورةً ودَعْ مَعسُورةً(٥)، وعليه فإن مثوبة مقيسة وليست شاذة.

(١) من الآية ١٠٣ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٦٠ من سورة المائدة.

(٣) من الآية ١٢٥ من سورة البقرة.

(٤) ينظر المنصف ٢٩٥ وما بعدها.

(٥) ينظر الكتاب٤/ ٣٤٩، والأصول في النحو ٣/ ٢٨٤.

وقيل: معيشة ومثوبة ليسا بمصدرين ولا اسمي مكان، إنما هما اسمان لما يعاش به من خير أو شر(١)

• وهل يقاس علىٰ مثل ذلك فنصحح المصدر الميمي واسم الزمان والمكان المصاغ علىٰ (مفعلة) من الأسماء الثلاثية معتلة العين التي ليس لها فعل؟ هذا ما توقف عنده صاحب كتاب النحو الوافي، حيث عرض الأمر علىٰ مجمع اللغة العربية في صورة سؤال، فكان رد المجمع ما يلي: "القاعدة في صوغ: (مفعلة) مما وسطه حرف علة هي: الإعلال؛ فيقال في مثل توت، وخوخ، وتين: متاتة، ومخاخة، ومتانة. لكن وردت في اللغة ألفاظ كثيرة بالتصحيح لا الإعلال؛ مثل: مثوبة، مشورة، مصيدة، مقودة، مبولة، ويرىٰ النحاة أن الاحتفاظ بالأصل يُلجأ إليه أحيانًا. ولا شك أن بقاء الكلمة من غير إعلال أبين في الدلالة علىٰ المعنىٰ، والإعلال في هذا الباب غير مستحكم. وقد نقل عن أبي زيد النحوي إجازة التصحيح في (أفعل)، و(استفعل)؛ كـ (أغيم، وأغيل، واستحوذ، واستقوم، واستجوب، واستصوب ...) وإذا أجيز الصحيح في الأفعال فالإجازة في الأسماء مقبولة؛ لأن الأسماء في هذا الباب محمولة علىٰ الأفعال، في الإعلال" (٢).

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٦٠٨، المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفىٰ: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

(٢) ينظر صـ٥٠ من مجموعة البحوث، والمحاضرات لمؤتمر المجمع، في دورته السادسة والعشرين، سنة ١٩٥٩–١٩٦٠م، النحو الوافي ٣/ ٣٢٩ وما بعدها،

هذه إجابة مجمع اللغة العربية الذي أورده الأستاذ عباس حسن رحمه الله تعالىٰ، أما تعليقه علىٰ القرار فقد جاء في عدد من الصفحات سأختصر منه ما يتطلبه المقام، رأىٰ الأستاذ عباس حسن رحمه الله في إجابة المجمع عن استفساره غموضا وتعارضا، فوقف منهم موقف الرافض لهذا القرار، فقال رحمه الله[1]: " وإني ألحظ في هذا القرار غموضًا وتعارضًا يتطلبان التجلية والتوفيق"

والتعارض من وجهة نظره يأتي بالجمع بين النص علىٰ أن القاعدة الإعلال، وأن التصحيح شاذ غير أن هناك كلمات كثيرة قد وردت مصححة، وذلك في قوله – رحمه الله –: "فالقرار ينص علىٰ أن القاعدة هي: الإعلال، وهذا حكم يقتضينا التمسك بالقاعدة، وعدم الخروج عليها، ما دامت قد استحقت اسمها، وما خالفها فشاذ يحفظ ولا يقاس عليه كما يقولون.

لكن القرار يعود بعد ذلك فيقول: "وردت ألفاظ كثيرة في اللغة بالتصحيح لا بالإعلال، فما مراده بالكثرة؟ إن كانت قد بلغت الحد الذي يصح القياس عليه لم تكن القاعدة السالفة، وهي قاعدة (الإعلال) فريدة يجب الاقتصار عليها؛ وإنما تكون إحدىٰ قاعدتين، يجوز القياس علىٰ كل منهما؛ هما: (التصحيح والإعلال)، وإن كان لم يبلغ حد الكثرة المطلوبة

=المؤلف: عباس حسن (المتوفىٰ: ١٣٩٨ هـ)، الناشر: دار المعارف، الطبعة الطبعة الخامسة عشرة.

(١) نص القرار كاملا وتعليق الأستاذ عباس حسن عنه في كتابه النحو الوافي ٣/ ٣٣٠ وما بعدها.

وجب الاقتصار على الأول عند التعليق، واعتبار ما ورد من الثانية شاذًّا"(١).

ولعل ما يتوجه به كلام المجمع وينفي عنه التعارض أن مجمع اللغة نظر إلى الأصل القياسي والقاعدة الاستعمالية، فالأصل التصحيح، والمستعمل الإعلال، فكان المطرد استعمالا على غير القياس هو القاعدة، وما جاء موافقا للأصل لم يصل حد القاعدة، ومنعت موافقتُه الأصل من كونه شاذا يوقف فيه على حد المسموع.

أما اعتراضه على ما جاء في رد المجمع من أن الأصل يُلجأ إليه أحيانا، فإن ذلك ثابت في كتب أئمة النحو، كالذي ذكره المبرد والثمانيني وغيرهما من أن العرب إذا أعلت شيئا جاز أن يخرج بعضه مصححا ليكون منبها على الأصل الذي أعل(٢)، فلا وجه للاعتراض إذا.

أما استفهامه رحمه الله في قوله: "ثم ما المراد من أن الأصل يُلجأ إليه أحيانًا؟ أهذا الالتجاء واجب أم جائز؟ وما تحديد هذه الأحيان؟ ومن الذي له الحق في تحديدها؟"(٣).

فالإجابة عن ذلك بأن التصحيح أصل والعرب تنبه على الأصل بمجيء بعض الكلمات مصححة على خلاف المطرد من الاستعمال تنبيها على ذلك الأصل، والالتجاء إلى ذلك جائز في أحيان يرى فيها المتكلم

(١) ينظر النحو الوافي ٣/ ٣٣١.

(٢) ينظر المقتضب ٢/ ٩٨، شرح التصريف صـ٣٧٩.

(٣) النحو الوافي ٣/ ٣٣١ وما بعدها.

دلالة السياق تتحمل مخالفة المطرد استعمالا، ويفيد التصحيح دلالة لا تتحصل بإعلال الكلمة في ذلك السياق كاستعمال القرآن الكريم للفعل (استحوذ) مصححا وترك إعلاله، واستعمال (مثوبة) مصححة في مواضع وإعلالها في مواضع أخرىٰ، وكذلك حذف الياء من الاسم المنقوص المعرف بـ(ال) (الداع) في آيات وإثباتها في آيات أخرىٰ، كما سبق وكما يأتي بيانه في غير ذلك من الشواهد القرآنية لأثر الدلالة في بنية الكلمة.

فأرىٰ أنه لا وجه للاعتراض علىٰ رأي مجمع اللغة العربية، والله أعلم.

❁❁❁❁❁

المطلب الرابع

أثر دلالة المفرد في اختيار إعلال الجمع دون تصحيحه

قد يحتمل اللفظ الواحد تصحيحا وإعلالا، ويعود ترجيح أحدهما إلىٰ ما تدل عليه أصول الكلمة، أو إلىٰ دلالة ما نحكم به من زيادة حرف أو أصليته في البنية، من ذلك كلمة (مدائن) حيث إن ما بعد ألف التكسير في هذا الوزن (مفاعل) أو ما يشبه (مفاعل) إما أن يكون حرفين صحيحين إحداهما همزة، أو حرفا صحيحا مسبوقا بواو أو ياء، كـ(مسائل ومعايش ومخاوف) والهمزة فيه منقلبة عن أصل، واشترطوا في الياء المبدلة همزة في هذا الجمع أن تكون في مفرده مدة زائدة، وإلا صحت ولم تعل.

وبالعودة إلىٰ مادتي (دان، ومدن) نراهما أصلين بينهما تباين في الدلالة، أما الأول فبمعنىٰ (مَلَكَ) وأما الثاني فدلالته علىٰ الإقامة في المكان، فإذا صغنا من الفعلين اسما مفردا تكون صيغته واحدة وهي (مَدينة) ووزنه مختلف ودلالته مختلفة كذلك باعتبار أصل فعله، فإن كانت الصيغة من الأول كان وزنها (مفعلة) ودلت علىٰ أنها مملوكة لأهلها أو لحاكمها، وإن كانت من الفعل الثاني (مدن) كان وزنها (فعيلة) وكانت دلالتها خالصة علىٰ الإقامة دون الملك، فإذا ما أردنا أن نجمع (مدينة) وجب علينا أن ننظر إلىٰ أصلها، فإذا اعتبرناها من (مدن) أبدلنا الياء همزة فقلنا (مدائن)، وإذا اعتبرناها من (دان) صحت ياء فعيلة في الجمع فقلنا (مداين).

وقد ورد جمع (مدينة) ثلاث مرات في نظم القرآن الكريم من ذلك قوله تعالىٰ: ﴿قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ وَأَرۡسِلۡ فِي ٱلۡمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾ (١)، ومفرد (المدائن) المدينة، وأصلها إما أن يكون من (مدَن) في المكان أي أقام به كما سبق بيانه، وعليه فإن جمعها يكون بالهمزة كما جاء (صحائف) من

(١) الآية ١١١ من سورة الأعراف.

(صحيفة) ، أو يكون أصل (مدينة) من دِين أي مُلِك، وعلىٰ هذا كان يلزم أن يقول (مداين) لأن الياء ستكون أصلية[1]، وهي لا تقلب بعد ألف مفاعل همزة إلا إذا كانت في المفرد مدة زائدة، كما سبق.

وأنكر أبو حيان كونها مدة زائدة في المفرد، ومن ثَم فإنه لا يُجوِّز تسهيلها فنراه يقول: "....(المدينة) معروفة مشتقة من (مدن) فهي فعيلة، ومَن ذهب إلىٰ أنها (مفعلة) من (دان) فقوله ضعيف؛ لإجماع العرب علىٰ الهمز في جمعها؛ حيث قالوا (مدائن) بالهمزة، ولا يحفظ فيه (مداين) بالياء، ولا ضرورة تدعو إلىٰ أنها مفعلة، ويَقطع بأنها (فعيلة) جمعُهم لها علىٰ (فُعُل) قالوا (مدن) كما قالوا صحف في صحيفة"[2].

غيرَ أنه قد حُكي عن العرب (مداين) غير مهموز[3]، وهو وإن كان قليلا إلا أنه وجه لغويٌّ لا يُلتَفَت عنه بالكلية، والقرآن الكريم يؤثِر الوجه القليل أحيانا كما يؤثر الوجه الكثير، فلا ينبغي أن نقف عند ظاهر الصناعة لنقول إن النظم القرآني اختار الوجه الأكثر استعمالا عند العرب، بل يجمُل بنا أن نتأمل في الدلالة التي يضفيها هذا الوجه اللغوي بمادته التي استعملها القرآن الكريم لندرك ما للدلالة من أثر في اختيار القرآن الكريم همز (مدائن) دون تسهيلها.

---

(١) ينظر إعراب القرآن وبيانه لمحي الدين الدرويش٧/ ٢٢٠، المؤلف : محيي الدين بن أحمد مصطفىٰ درويش (المتوفىٰ : ١٤٠٣هـ)، الناشر: دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية، الطبعة الرابعة، ١٤١٥ هـ.

(٢) البحر المحيط ٥/ ١١٢.

(٣) ينظر المنصف ٣/ ٣، شرح التصريف للثمانيني صـ٥٠٣، سفر السعادة وسفير الإفادة ١/ ٢٣٣،
المؤلف: علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني السخاوي (المتوفىٰ: ٦٤٣ هـ)، المحقق: د. محمد الدالي، الناشر: دار صادر، الطبعة الثانية، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.

لقد آثر نظم القرآن الكريم الهمز فقال (مدائن) لدلالة لفظة (مدَن) علىٰ إرادة معنىٰ المكان الذي فيه إقامة السحرة، لأن الملأ قصدوا أن يبعث فرعون منادين يحثون السحرة علىٰ الخروج يوم الزينة لمواجهة موسىٰ، وذلك لا يكون إلا في الأماكن التي يقيمون فيها، وليس في عموم ملك فرعون؛ لأن (مداين) لغةٌ لم يُقرأ بها.

كذلك عندما أرسل فرعون منادين في المدائن يقولون: ﴿ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَشِرۡذِمَةٞ قَلِيلُونَ﴾[1] لم يبعث في كل مكان يقع تحت ملكه، إنما أرسل في الأماكن التي يقيم فيها بنو إسرائيل.

وبهذا يتبين لنا أثر دلالة (دان ومدن) في اختيار القرآن للهمز دون التسهيل، ولا يكفي أن نقول إن النظم القرآني جاء علىٰ الكثير من كلام العرب؛ إذ إننا أحيانا نراه قد آثر القليل دون الكثير تحقيقا لدلالة صرفية للبنية التي اختارها لا تتحقق بغيرها، كما سبق من شواهد في هذا المبحث، وكما سيأتي فيما يليه.

❁❁❁❁❁

(١) الآية ٥٤ من سورة الشعراء.

المبحث الثاني: أثر الدلالة في بنية الفعل

توطئة

للدلالة أثر جلي في الفعل تصحيحا عند وجود موجب الإعلال والعكس، وإعلالا بالحذف دون وجود موجِب أو مسوغ إعرابي للإعلال، وقد أشار لذلك الدكتور المطعني حين تكلم عن حذف الحرف فقال بعد ذكره حذف حروف المعاني: " وقد يأتي الحرف في القرآن محذوفًا علىٰ غير الصور السابقة. ففيها كان الحرف المحذوف من الحروف التي ليست من بِنية الكلمة كـ (واو العطف) و(باء الجر) و(ياء النداء)، أما ما نحن بصدد ذكره فهو حذف حرف من بِنية الكلمة، فتأتي في موضع آخر علىٰ صورة أخرىٰ.

ونكتفىٰ في هذا النوع بذكر مثال واحد: قال سبحانه في سورة البقرة: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (١)، وقال في سورة طه: ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾(٢). والشاهد في " تَبِع " و " اتَّبَع " الأولىٰ بدون همزة وبتخفيف الباء(٣).

---

(١) من الآية ٣٨ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ١٢٣ من سورة طه.

(٣) خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية ٢/ ١٩ وما بعدها، المؤلف: عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني (المتوفىٰ: ١٤٢٩ هـ)، الناشر: مكتبة وهبة، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

وما حكاه الدكتور المطعني من توجيهات لهذا الاختلاف بين الفعلين في البنية كلها تعود إلىٰ الدلالة والسياق، فالمقام في سورة طه مقام تحذير ونسيان فشدد الفعل، والقصة بنيت من أولها علىٰ القوة والمبالغة والتوكيد فناسب آخرها أولها، علىٰ غير السياق والمقام في سورة البقرة، ثم يقول: وكل هذه التوجيهات تبدو وجيهة لا ريب وما منها إلا وهو لائق بالمقام. والنكات – كما يقولون – لا تتزاحم، فلتكن كلها مرادة للحكيم سبحانه خاصة وأن ليس بينها تدافع(١). وفيما يلي بيان لأثر الدلالة في الفعل تصحيحا وإعلالا في النظم القرآني، وذكر أمثلة تجلي هذا المعنىٰ وتوضحه.

❁❁❁❁❁

(١) ينظر خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية ٢/ ٢٠.

المطلب الأول

أثر الدلالة في إعلال الأمر بالحذف

كل فعلٍ مضاعفٍ علىٰ وزن (فعِل) بكسر العين كـ(ظلَّ) فإنه يستعمل في إسناده إلىٰ تاء الضمير أو نونه علىٰ ثلاثة أوجه:

تاما كـ(ظللت)، ومحذوف اللام مفتوح الفاء نحو (ظَلْت)، ومحذوف اللام مكسور الفاء نحو (ظِلْت)[1].

ووجه فتح الفاء إبقاء حركتها؛ لأنها مفتوحة في الأصل، ووجه كسرها نقل حركة العين إليها[2].

وقد اتفقوا علىٰ وقوع هذا الحذف في المضاعف من باب (فعِل) دون سواه، إلا ما حكي عن ابن الأنباري أنه جوز ذلك في لفظة من مفتوح العين هي (همَّ)، فتقول: (هممت) و(هَمت) فيكون في المضارع والأمر ما يكون في الماضي بشرط أن تكون عينه مكسورة، فتقول (اهممن) و(همن).

وذهب سيبويه إلىٰ شذوذ هذا الحذف، وذهب ابن مالك إلىٰ أنه مطرد في (فعِل) [3].

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٧٠، المؤلف: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرىٰ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

(٢) ينظر توضيح المقاصد٣/ ١٦٣٦.

(٣) ينظر توضيح المقاصد٣/ ١٦٣٦.

- أثر الدلالة في حذف الراء من فعل الأمر في قوله تعالىٰ: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ﴾ (١)

قرأ أكثر القراء: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ وهو مِن (قَرَرت بالمكان أَقِرُّ به)، بالفتح في الماضي والكسر في المضارع، فلما أمر منه اجتمع مثلان أولهما مكسور، فحسن الحذف كما فعل بالماضي.

(١) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب، قرأ نافع وعاصم وأبو جعفر بفتح القاف وسكون الراء (قرن) والأصل (اقررن) من الاستقرار، فحذفت الراء الثانية الساكنة (لام الكلمة) لاجتماع الراءين، ثم نقلت فتحة الأولىٰ إلىٰ القاف وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها، فصارت (قرن)، ووزنها حينئذ (فعن).

وقيل: المحذوف الراء الأولىٰ (عين الكلمة) حيث نقلت حركتها إلىٰ القاف (فاستغني عن همزة الوصل) وبقيت ساكنة وبعد راء ساكنة فحذفت الأولىٰ للساكنين، فوزنها علىٰ هذا (فلن).

وقرأ الباقون (قرن) بالكسر من قرّ بالمكان بالفتح في الماضي يقرّ بالكسر في المضارع، وهي الفصيحة. ويجيء فيها الوجهان السابقان من حذف الراء الثانية أو الأولىٰ، ينظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر صـ٤٥٤، المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفىٰ: ١١١٧هـ)، المحقق: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان، حجة القراءات ٥٧٧، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (المتوفىٰ: حوالي ٤٠٣هـ)، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الرسالة، النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٤٨، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفىٰ : ٨٣٣ هـ)، المحقق : علي محمد الضباع (المتوفىٰ ١٣٨٠ هـ)، الناشر : المطبعة التجارية الكبرىٰ [تصوير دار الكتاب العلمية].

والضابط في هذا المثال ونحوه أن آخر المضارع يسكن إذا اتصلت به نون الإناث، فإذا كان مضاعفًا وهو علىٰ (يفعَل) جاز تخفيفه بحذف عينه ونقل حركتها إلىٰ الفاء، وكذلك تفعل في الأمر منه، فتقول في (يقررن): (يقرن) وفي (اقررن) (قرن).

وقوله: (وقرن) نقلا بفتح القاف ـ وهي قراءة نافع وعاصم ـ أمر من (قرِرت) بالمكان أَقَرُّ به -بكسر الماضي وفتح المضارع، فلما أمر منه اجتمع مثلان أولهما مفتوح، فحسن الحذف كما فعل بالماضي.

واختلفوا في توجيه هذه القراءة، فذهب بعضهم إلىٰ أن (قَرْن) علىٰ قراءة الفتح أمر من: (قار يقار)، وإلىٰ أن (قِرن) علىٰ قراءة الكسر أمر من (الوقار) يقال: (وقر، يقر)، فيكون (قِرن) محذوف الفاء كما تقول: (عِدن) من (وَعَد يعِد) (١).

وقيل في توجيهه إنه من (قار يقار) علىٰ زنة خاف يخاف، ومعناه: الاجتماع، أي: اجتمعن في بيوتكن(٢)، والسياق يأباه.

(١) ينظر ارتشاف الضرب ١/ ٢٤٧، التصريح ٢/ ٧٥٥.

(٢) ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠/ ٥٢٠٩، المؤلف: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفىٰ: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨ هـ.

وحُمِل أيضا علىٰ أنه من (قررت به عينا أَقَرُّ به)، وجرىٰ فيه الإعلال المذكور، لكن هذا المحمل ضعيف من جهة المعنىٰ؛ إذ ليس المراد: لتقر أعينكن في بيوتكن(١).

وتعليل الصرفيين للحذف دائر علىٰ التخفيف، وإن قُبل هذا التعليل في قراءة (وقِرن) بالكسر فإنه لا يقبل تعليلا لحذف الراء في قراءة فتح القاف (وقَرن)؛ لأنهم اتفقوا علىٰ عدم جواز كسر الفاء في تخفيف المضاعف الذي من باب (فعَل) الذي منه الفعل (قرَّ)(٢).

والجمهور لم ينقلوا (قَرن) و(قِرن) إلا في الآية، ويجب حمل القراءتين علىٰ معنىٰ القرار كما تقرر؛ إذ لا يسوغ حملها علىٰ المعنىٰ الآخر الذي هو من قرَّت عينه، وإذا ثبت ذلك كان الذي ينبغي في قراءة الكسر الحملُ علىٰ قراءة الفتح في أصل البنية والدلالة؛ لأن اتفاق القراءتين وتواردهما علىٰ معنىٰ واحد أولىٰ من حملهما علىٰ معنيين مختلفين، إلا فيما يثري المعنىٰ دون بُعْد أو تكلُّف(٣).

(١) ينظر المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ٩/ ٤٢٦، المؤلف: أبو إسحق إبراهيم بن موسىٰ الشاطبي (المتوفىٰ ٧٩٠ هـ) المحقق: مجموعة محققين، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرىٰ – مكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

(٢) ينظر شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤/ ١٥٤.

(٣) كقراءة (ضياء وضئاء) كما سيأتي في المبحث الثالث.

وهذا دليل يفيد هو وما كان مثلُه غلبةَ ظنٍّ، وغلبةُ الظن تكفي في إثبات اللغة، فلهذا حكم بأن (قرن) في القراءتين من اقررن، وحذف الراء راجع للدلالة أكثر منه للصناعة الصرفية(١).

لذلك أرىٰ أن للدلالة الأثر الأكبر في إيثار القرآن الكريم لإعلال الفعل بالنقل المهيِّء لحذف أحد المثلين في القراءتين؛ وذلك لأن الأمر بالبقاء في البيوت يقتضي السكون أكثر من الحركة، ومن صفات حرف الراء صفة التكرير، فلما اجتمع راءان وجب اجتماع تكريرين وهو ما يتعارض مع الدلالة اللفظية للفعل (قرَّ) وخفف الإدغامُ في الماضي ذلك التعارضَ، وهو ما تأباه الصناعة عند إسناد الفعل إلىٰ التاء والنون؛ حيث يجب فك الإدغام وتسكين ثاني المثلين كما هو الباب في الماضي المسند لضمير الرفع المتحرك.

فحذفت إحدىٰ الراءين لتخفيف التكرير مراعاة للدلالة اللفظية للفعل(قرَّ) مع دلالة السياق الذي يأمر زوجات النبي صلىٰ الله عليه وسلم بالبقاء في بيوتهن التي هي بيوت النبي صلىٰ الله عليه وسلم، والسكن فيها أشد وأكثر، والله أعلم.

❁❁❁❁❁

(١) ينظر شرح الشاطبي لألفية ابن مالك ٩/ ٤٢٩.

المطلب الثاني

أثر الدلالة في بنية المضارع معتل الآخر في نظم القرآن الكريم

يجزم الفعل المضارع معتل الآخر بحذف حرف العلة، وذلك الحذف قائم مقام حذف الحركة من الصحيح الآخر، والأصل في الإعراب البيان؛ لذا كان الأصل عدم جواز حذف حرف العلة في غير المجزوم إلا لداع لفظي أودلالي، مع أمن اللبس بين المجزوم وغيره؛ وذلك لأن حرف العلة في المرفوع والمنصوب يتحصن بحركة الإعراب المقدرة(١).

ومما يصح أن يكون داعيا لفظيا موجبا لحذف حرف العلة من آخر الفعل المضارع التقاؤه مع ضمير أُسنِد إليه الفعل، وذلك في نحو (يدعون وتدعون وتدعين، ويقضون وتقضون وتقضين).

وجعل سيبويه الحذف في ذلك خاصا بالضرورة فيما وقع فيه أحد حرفي العلة الواو والياء بعد حرف الروي، فقال(٢): " واعلم أن الياءات والواوات اللواتي هن لامات إذا كان ما قبلها حرف الروي فعل بها ما فعل بالياء والواو اللتين ألحقتا للمد في القوافي، لأنها تكون في المد بمنزلة الملحقة، ويكون ما قبلها رويًا كما كان ما قبل تلك رويا، فلما ساوتها في هذه المنزلة ألحقت بها في هذه المنزلة الأخرى، ومن ذلك قولهم:

(١) ينظر تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٣٠٩.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٠٩.

وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وبعْـ ـضُ القومِ يَخْلُقُ ثمَّ لا يَفْرِ[1]

ومنَع الحذفَ في غير ذلك من الكلام، فقال: " وهذه اللامات لا تحذف في الكلام"[2].

• وقد ورد الحذف في القرآن الكريم دون موجِبٍ لفظي في غير موضع، وذلك كما في قوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِۚ ﴾[3] وقوله تعالىٰ: ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦۚ﴾[4] وقوله سبحانه: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [5] فقد حُذف حرفُ العلة في الأفعال (نَبْغِ ، ويَأْتِ ، ويَسْرِ) دون وجود داعٍ لفظي كالتقاء لساكنين يُتخلَّص منه بالحذف.

---

(١) البيت من بحر الكامل لزهير بن أبي سلمىٰ، اللغة: يفري: يقطع. خلقت: قدرت وعزمت علىٰ أمر.

المعنىٰ: إنك إذا عزمت علىٰ أمر، أمضيته في حين أن بعضهم يعزم علىٰ الأمر ثم يعجز عنه ضعفًا.

الشاهد فيه حذف الياء في الوقف من قوله يَفْري فيمن سكن الراء، ولم يطلق القافية للترنم، وإثبات الياء أكثر وأقيس، لأنه فِعْل لا يدخله التنوين ويعاقب ياءه في الوصل، فيحذف لذلك في الوقف كقاض وغاز وما أشبههما، ينظر ديوان زهير بن أبي سلمىٰ صـ ١١٤، تحقيق فخر الدين قباوة، طبعة المكتبة الثقافية بيروت (١٩٦٨م)، الكتاب ٤/ ٢٠٩، شرح شافية ابن الحاجب ٤/ ٢٢٩، شرح المفصل ٥/ ٢٢٧.

(٢) ينظر الكتاب ٤/ ٢٠٩.

(٣) من الآية ٦٤ من سورة الكهف.

(٤) من الآية ١٠٥ من سورة هود.

(٥) الآية ٤ من سورة الفجر.

ونلحظ مجيءَ الحذف من (يَأْتِ) في غير فاصلة الآية، ولا يصح جعل الفعل فيها مقطعا لكلام تام، وجاء في آية أخرىٰ الفعل (نَبْغِ) في غير فاصلة الآية، ويصح جعله مقطعا لكلام تام، كما جاء في رأس الآية.

فلا بد لكل موضع من هذه المواضع من وجود علة أثرت في بنية هذا الفعل بحذف لامه لغير الإعراب؛ إذ حذف حرف العلة إعرابا يكون في الجزم فقط، فإذا وضعنا كل جملة ورد فيها أحد هذه الأفعال في سياقها الدلالي تبيَّن لنا أثر الدلالة في الحذف من بنية الفعل.

- **ففي قوله تعالى:** ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ﴾ وقع الحذف من الفعل في فاصلة الآية، وقد جعل الرضي حذفها في الوقف واجبا، وعلل ذلك بمراعاة التجانس والازدواج(١)، وقال إن الحذف في ذلك للازدواج لا للوقف، وأنه يجوز الحذف في الوصل اجتزاء بحركة ما قبلها، وذلك كقول الشاعر:

فلو أنَّ الأَطِبَّا كانُ حَوْلِي وكان مع الأَطِبَّاءِ الشُّفَاةُ(٢)

(١) ينظر شرح الرضي للشافية ٢/ ٣٠٢.

(٢) البيت من بحر الوافر، وهو من شواهد الرضي ولم ينسبه، والشاهد فيه حذف واو الجماعة من (كانوا) لضرورة الحفاظ علىٰ الوزن، فإن أصل هذه العبارة "كانوا حولي" بواو الجماعة التي تعود إلىٰ الأطباء، فحذف الشاعر الواو واكتفىٰ بالضمة للدلالة علىٰ الواو المحذوفة، ينظر علل النحو صـ١٤٩، المؤلف: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفىٰ: ٣٨١هـ)، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م، شرح الرضي للشافية ٢/ ٣٠٢، ولو فتح النون من (كان) لصحَّ تخريجه علىٰ أن (الأطبا) اسم (كان) مقدم وخبرها (حولي)، وجملة كان في

فحذف الواو من (كانوا) اجتزاء بضمة النون[1].

وقد عللوا حذف حرف العلة في الآية بقصد التخفيف ومراعاة الفاصلة[2]، وذلك قياسا علىٰ ما أجازه سيبويه فيما يقع بعد حرف الروي.

• أما قوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِۚ ﴾ فقد ورد الفعل محذوف حرف العلة بلا جازم في غير فاصلة، وقد عللوا حذف حرف العلة منه بقصد التخفيف[3]، وذهب الفراء إلىٰ جواز حذف ياء (يقضي) وواو (يدعو) في سعة الكلام لكثرة وروده، ومما استشهد به لذلك هذه الآية[4]، إلا أن كثرة الورود لا تكفي مسوغا للحذف؛ لأن الحذف علامة علىٰ الجزم، وإطلاق جواز الحذف دون جازم يضيع الفصل بين المرفوع والمجزوم من الأفعال.

والتخفيف لا يصح علة للحذف هنا؛ لورود الفعل ذاته في آية أخرىٰ تام البنية دون حذف، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مَا نَبْغِيۖ ﴾[5]

=محل رفع خبر (أن) واسم (أن) في قوله (فلو أن...) ضمير الشأن محذوف، ويكون المعنىٰ: (لو أنه ـ أي الحال والشأن ـ كان الأطباء حولي ....).

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٢٢٩.

(٢) ينظر النحو الوافي ١/ ١٨٦.

(٣) ينظر رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة صـ٤٦ ،المؤلف: شعبان محمد إسماعيل، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة: الثانية.

(٤) ينظر همع الهوامع٣/ ٤٢٩.

(٥) من الآية ٦٥ من سورة يوسف.

والفعل هنا في غير فاصلة وفي مقطع يصح الوقف عليه لتمام جملة الاستفهام، فلو قصد التخفيف بالحذف لوقع ذلك في الموضعين، إلا إذا كانت دلالة السياق في موضع تقتضي التخفيف دون الآخر، وبذلك يكون المؤثِّر في حذف حرفٍ من بنية الفعل دلالة السياق التي اقتضت الخفيف.

- **أثر دلالة السياق في حذف ياء (نَبْغِي) في قوله: ﴿ قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِۚ ﴾**

بوضع الآية الكريمة في سياقها نرىٰ أن سيدنا موسىٰ عليه السلام وفتاه متوجهان للقاء العبد الصالح الذي آتاه الله رحمة منه وعلمه من لدنه علما، وأن ذلك اللقاء سيكون حيث يفقدان الحوت، وسيدنا موسىٰ عليه السلام راغب في هذا اللقاء مقبل عليه، فنسي الفتىٰ الحوتَ ثم أخبر سيدَنا موسىٰ عليه السلام بذلك، فرد علىٰ فتاه بأن ذلك المكان هو البغية التي خرجا لأجلها، وتأمل في استعمال النظم القرآني لاسم الإشارة ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ الدال علىٰ البعد؛ حيث يوحي برؤية نبي الله لذلك المكان أنه بعيد مما يدل علىٰ عجلته في تحصيل اللقاء، فناسب هذا سرعته في الكلام التي اقتضت حذف الياء من الفعل وإعلاله دون جازم فقال: ﴿ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِۚ ﴾ وبعد ذلك عادا مسرعين إلىٰ حيث فقد يوشعُ الحوتَ، (فارتدا علىٰ آثارهما) مما يدل علىٰ السرعة، هذه الدلالة هي التي أثرت في بنية الفعل لا مطلق قصد التخفيف اللفظي.

أما سياق سورة يوسف الذي جاء فيه قوله تعالىٰ حكاية عن أبناء يعقوب عليه السلام: ﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مَا نَبۡغِيۖ﴾ (١) فالآيات الكريمة تحدثنا عن أبناء يعقوب وقد فوجئوا ببضاعتهم في رحالهم، وهم يحاولون إقناع أبيهم أن يرسل معهم أخاهم بنيامين إلىٰ مصر، وهذا السياق يناسبه مجيء الكلام كاملا دون حذف؛ إذ لا عجلة ولا سرعة، بل الروية لإبراز حجتهم في سفر بنيامين معهم.

❁❁❁❁❁

- **أثر الدلالة في حذف حرف العلة من معتل الآخر رسما ووقفا**

مما تعارف عليه علماء الرسم أن كل واو للمفرد أو الجمع حذفت في الوصل لالتقاء الساكنين فإنها تثبت رسمًا ووقفًا، وذلك كما في قوله تعالىٰ: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ﴾(٢)، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ﴾ (٣)، وقوله: ﴿إِنَّا كَاشِفُواْ ٱلۡعَذَابِ قَلِيلًاۚ﴾ (٤)،﴿وَثَمُودَ

(١) من الآية ٦٥ من سورة يوسف.

(٢) من الآية ٣٩ من سورة الرعد.

(٣) من الآية ٤٦ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ١٥ من سورة الدخان.

﴿ ٱلَّذِينَ جَابُواْ ٱلصَّخۡرَ بِٱلۡوَادِ ﴾ (١)، لذلك يوقف عليها بالواو في كل موضع عند الجميع مراعاة لرسم المصحف (٢).

وحذفت الواو الساكنة رسمًا ولفظًا، ووصلًا ووقفًا في القرآن الكريم في أربعة أفعال مرفوعة، واسم واحد(٣)، وهي قوله تعالىٰ: ﴿ وَيَدۡعُ ٱلۡإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءَهُۥ بِٱلۡخَيۡرِ ﴾ (٤) وقوله سبحانه: ﴿ وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلۡحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ ﴾ (٥) وقوله: ﴿ سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾ (٦)، هذه ثلاثة أفعال، والفعل الرابع والاسم في قوله تعالىٰ: ﴿ يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيۡءٖ نُّكُرٍ ﴾(٧).

(١) الآية ٩ من سورة الفجر.

(٢) ينظر مدخل في علوم القراءات، المؤلف: السيد رزق الطويل (المتوفىٰ: ١٤١٩هـ)، الناشر: المكتبة الفيصلية، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م صـ٢٥٤، إتحاف فضلاء البشر صـ١٤١.

(٣) ينظر المقنع في رسم مصاحف الأمصار صـ٤٢، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفىٰ: ٤٤٤هـ)، المحقق: محمد الصادق قمحاوي، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

(٤) من الآية ١١ من سورة الإسراء.

(٥) من الآية ٢٤ من سورة الشورىٰ.

(٦) من الآية ١٨ من سورة العلق.

(٧) من الآية ٦ من سورة القمر.

والوقف علىٰ الأربعة للجميع علىٰ الرسم بحذف الواو، إلا ما انفرد به الداني من الوقف علىٰ الأصل، ونُسب مثله لابن كثير[1].

وقد جاءت هذه الأفعال في آيات أخر دون حذف، فمن ذلك قوله تعالىٰ:﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ﴾.

فما علة إثبات حرف العلة في تلك المواضع وحذفها في نظيرها؟

لا بد أن يكون للدلالة أثر في الحذف إذا لم يكن هناك داع لفظي.

بالتأمل في الدلالة اللفظية للفعل (يمحو) نجده يدل علىٰ الإزالة، وقد ثبتت الواو عندما وقوع المحو علىٰ ما وقع من أفعال العبد أو قضاء الله أمرا وإرادته محوه بتغييره أو إزالته، أو نسخ آية قرآنية أو حكم قضىٰ به سبحانه، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ﴾ بينما حُذفت الواو رسما فيما وقع الفعل فيه علىٰ الباطل، وذلك في سورة الشورىٰ، ولا يقال إنها معطوفة علىٰ الفعل (يختم) المجزوم قبلها في قوله تعالىٰ:﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ﴾، لأن هذا الفعل في جواب الشرط المجزوم بـ (إن) وعطف (يمح) عليه لا يصح معنىٰ، إذ محو الله للباطل وإحقاقه للحق لا يتوقف علىٰ شرط.

فكأن دلالة البنية علىٰ الإزالة للباطل تدل علىٰ عدم ثباته في ذاته دلالة أدت إلىٰ حذف بعض الفعل دون جازم، والحذف دليل علىٰ زوال تحصن

---

[1] الإقناع في القراءات السبع صـ٢٥٥، المؤلف: أحمد بن علي بن أحمد بن خلف، المعروف بابن البَاذِش (المتوفىٰ: ٥٤٠هـ)، الناشر: دار الصحابة للتراث، إتحاف فضلاء البشر صـ١٤١.

الواو بالضمة المقدرة، وذلك يشير إلىٰ أنه لا تحصُّن ولا بقاء للباطل أمام إرادة الله إزهاقَه وإزالتَه، فلا يقف حق أمام باطل مهما تحصن بأسباب البقاء، كما زالت الواو من ذلك الفعل مع تحصنها بالضمة.

أما ذنوب العبد فمحوها يكون بعد وقوعها من العبد وثبوتها في كتابه، ولا يكون ذلك إلا بتوبة من العبد، وقد استحق الذنب بقاء لولا رحمة الله، بخلاف الباطل الذي هو في أصله زهوق، وكذلك فإنه لا يجب علىٰ الله شيء فله أن يقضي بما شاء وقتما شاء، وأن يغير وينسخ آياته وأحكامه لا يراجعه في ذلك مخلوق ولا يُلزمه قضاؤه أمرا، يمحو ما يشاء سبحانه ويثبت، وعنده أم الكتاب.

- **أما قوله تعالى:** ﴿ وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءَهُۥ بِٱلْخَيْرِ ﴾ فإن سياق الآية يدل علىٰ عجلة الإنسان في الدعاء حتىٰ يسبق لسانه بطلب الشر وهو يدعو بالخير، فسوغت دلالة السياق حذف حرف العلة من بنية الفعل إعلالا له بالحذف، ولا يظهر ذلك الإعلال عند الوصل؛ لأن التالي لحرف العلة من الفعل حرف ساكن، فحذف حرف العلة من الفعل رسما للدلالة علىٰ أنه محذوف، ويظهر إعلال الفعل بالحذف عند الوقف إذ وقفوا عليه بإسكان العين دون ضمها.

وإسقاط حرف العلة من الفعل بغير جازم دعت إليه دلالة السياق، فأوحىٰ الحذف إلىٰ تلهف الإنسان علىٰ طلبه لهفة تسقط بعض حروف كلماته، والله أعلم.

• وإذا أمعنا النظر في الفعل (يدع) في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ ﴾ فإننا نرىٰ النظم الكريم يصور لنا موقف الحشر الذي ينادَىٰ فيه علىٰ العباد فيقومون من موتهم للوقوف بين يدَي ربهم، وقيامهم يبدأ ويتم بأمر الله، فلا يحتاج بعث الخلق إلىٰ زمان، فالسياق يدل علىٰ نفاذ الأمر الإلهي مما سوَّغ إعلال الفعل بالحذف؛ فأثَّرت تلك الدلالة في بنية الفعل بحذف حرف العلة منه دون جازم.

ويعضد هذا تأثير الدلالة في الاسم المنقوص (الداع) فأعلته بحذف الياء أيضا كما سبق بيانه في المبحث الخاص بأثر الدلالة في بنية الأسماء عند الحديث عن قوله تعالىٰ: "وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان".

• ومثل ذلك يقال في إعلال الفعل (سندع) في قوله تعالىٰ: ﴿ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾ فالآية وردت في سياق وعيد الله سبحلنه لمن هدد النبي صلىٰ الله عليه وسلم إذا صلىٰ في الكعبة، فليدع ذلك الكافر ناديه، فإذا فعل فإن نصرة الله لن تتأخر عن نبيه صلىٰ الله عليه وسلم "سندع الزبانية" وذلك الوعيد متحقق غير متأخر فحسَّنت هذه الدلالة إعلال الفعل (سندع) بحذف حرف العلة رسما ووقفا.

المطلب الثالث

أثر الدلالة في تصحيح الفعل موجَب الإعلال في نظم القرآن الكريم

توجب قواعد الصرف المستقاة من استعمال العرب إعلال (استحوذ) ليقال (استحاذ) لإلحاق في الإعلال بفعله المعتل الذي خرج عنه معتل وهو (حاذ يحوذ). وكذلك باب (أقام وأطال واستعاذ واستزاد) مما يسكن ما قبل عينه في الأصل، فـ (أقام) أصله (أقوم) وأصل استعاذ استعوذ ، نستحوذ صحح مع وجود موجب الإعلال، وقد فرق بعضهم في هذه الأفعال بين ما استعمل منه ثلاثي وما لم يستعمل[1].

غير أن بعض الأفعال في هذا البَاب قد تجيء علىٰ أصولها دون إعلال، وَإِن كَانَ الِاستِعمَال علىٰ غير ذَلِك ليدل علىٰ أصل البَاب فَمن ذَلِك قولهم:

---

[1] قال ابن جني: " أما قولهم " استنوق الجمل " و "استتيست الشاة " و "استفيل الجمل " فكأنه أسهل من استحوذ وذلك أن استحوذ قد تقدمه الثلاثي معتلا؛ نحو قوله:

يحوذهن وله حوذي كما يحوذ الفئة الكمي

فلما كان استحوذ خارجًا عن معتل: أعني حاذ يحوذ وجب إعلاله إلحاقًا في الإعلال به. وكذلك باب أقام وأطال واستعاذ واستزاد مما يسكن ما قبل عينه في الأصل ألا ترىٰ أن أصل أقام أقوم وأصل استعاذ استعوذ، وليس كذلك " استنوق الجمل" و "استتيست الشاة " لأن هذا ليس منه فعل معتل ألا تراك لا تقول: ناق ولا تاس؛ إنما الناقة والتيس اسمان لجوهر لم يصرف منهما فعل معتل. فكان خروجهما علىٰ الصحة أمثل منه في باب استقام واستعاذ. وكذلك استفيل." الخصائص ١/ ١١٩ بتصرف يسير.

(أَجودتُ وأطولتُ واستحوذَ واسترْوَحَ وأَطْيَبَ وأَخْيَلَتْ وأَغيَلَتْ وأَغْيَمتْ)[1].

وقد منعوا القياس علىٰ ما جاء من هذه الأفعال؛ فلا يجوز أن نقول في استقام: استقوم ولا في استساغ: استسوغ ولا في استباع: استبيع ولا في أعاد: أعود لو لم يسمع شيء من ذلك[2].

كذلك نصوا علىٰ أن إعلال الواو والياء فيما ورد مصححا من هذه الكلمات ثابت مطرد عن العرب؛ فقالوا: أَجدتُ وأطلتُ واستحاذَ واستراحَ وأَطابَ وأَخْالَتْ وأَغالَتْ وأَغامتْ[3].

وقد جاء نحو من ذلك في نظم القرآن الكريم، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَانُ فَأَنسَىٰهُمْ ذِكْرَ ٱللَّهِ﴾ [4]، وقوله سبحانه: ﴿وَإِن كَانَ لِلْكَٰفِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوٓاْ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [5]، ومعنىٰ استحوذ عليهم الشيطان: غلب علىٰ قلوبهم واستولىٰ عليها، وقَوِيَ عليهم، وأحاط بهم ، وجمعهم، وضمهم، من قولك : أحوذ الشيءَ: أي جمعه، وضمّ بعضه إلىٰ بعض ، وإذا

---

(1) المقتضب ٢/ ٩٨، المؤلف: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المبرد (المتوفىٰ: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت.

(٢) الأصول في النحو ٣/ ٢٨٢، الخصائص ١/ ١٠٠.

(٣) ينظر الأصول في النحو ٣/ ٢٨٢، الخصائص ١/ ٩٩.

(٤) من الآية ١٩ من سورة المجادلة.

(٥) من الآية ١٤١ من سورة النساء.

جمعهم فقد غلبهم، وقَوِيَ عليهم، وأحاط بهم، واستولىٰ عليهم، فالاستحواذ إذن هو الاستيلاء والغلبة، وهو (استفعال) من:(حاذ حوذا) ومعنىٰ ﴿ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ ﴾: ألم نَستوْلِ عليكم بالموالاةِ لكم(١).

وقيل إن الدافع للتصحيح في (استحوذ) ونحوه الدلالة علىٰ إيضاح معنىٰ المشترك، أو أن اللفظ مع فقد الإعلال أدل علىٰ معناه(٢)، أو أنه صحح للدلالة علىٰ أصل الباب(٣).

ثم هل يجوز القياس علىٰ ذلك؟ ذكر ابن جني أنه لا يجوز أن تقيس علىٰ ذلك غيره فلا تقول في استقام: استقوم ولا في استباع: استبيع(٤)، وكذلك لا تقول في (يستقيم) (يستقوم).

- ومن ذلك اتفاقهم علىٰ سلامة الواو من إبدالها ألفا إذا دلت صيغة كلمتها علىٰ التشارك كما قالوا: في (تعاونوا وتجاوروا، واجتوروا واشتوروا)، وعليه جاء النظم القرآني في قوله تعالىٰ: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ﴾(٥).

فلو قلبت الواو في (تعاونوا وتجاوروا) ألفا لالتقىٰ ساكنان، فيجب حينئذ حذف إحداهما فيصير اللفظ (تعانُوا، تجارُوا) ومن ثم يزول بناء (تفاعلوا) فترك ذلك للحفاظ علىٰ دلالة البنية علىٰ معنىٰ المشاركة. وكذلك صحت في "اجتوروا" لأنه بمعنىٰ (تجاوروا)، ولولا ذلك لوجب إعلال

(١) ينظر تهذيب اللغة ٥/ ١٣٤.

(٢) ينظر النحو الوافي ٣/ ٣٢٩.

(٣) ينظر المقتضب ٢/ ٩٨.

(٤) الخصائص ١/ ١١٩.

(٥) من الآية ٢ من سورة المائدة.

(اجتوروا، واعتونوا) لأنهما بوزن (افتعلوا) بمنزلة (اقتادوا، واعتادوا)، والدليل علىٰ أن المؤثر في بنية الكلمة بترك إعلالها الحفاظ علىٰ دلالتها علىٰ معنىٰ التشارك أنك لو بنيت (افتعلوا) من لفظ (ج ور) وأنت لا تريد به معنىٰ "تفاعلوا"؛ لوجب إعلاله فكنت تقول: (اجتاروا)(١).

• ومن ذلك منعهم نقل حركة المعتل إلىٰ الساكن الصحيح قبله إن كانت الصيغة دالة علىٰ التعجب، فتقول (ما أبينه وما أقومه) ولو تم النقل لحدث به إعلال آخر وهو إبدال الواو والياء ألفا بعد نقل حركتهما إلىٰ الصحيح السابق لهما، ولقيل (ما أبانه وما أقامه)، وكان ذلك في القياس واجبا؛ إذ إن (أفعل) في صيغة التعجب فِعْلٌ ماض، والماضي يجب فيه: أَقَامَ، وأَبَانَ، فكان يمتنع فيه: ما أَقْوَمَهُ، وأَبْيَنه، كما يَمتنع في الماضي(٢)، ولكن الذي أدىٰ إلىٰ ذلك التصحيح وأوجب ترك الإعلال الواجب في الأفعال دلالة الصيغة علىٰ معنىٰ التعجب، ففرقوا بذلك بينها وبين دلالة الماضي المجردة لحدوث فعل في زمن مضىٰ.

وكذلك صححوا أفعل التعجب منه علىٰ وزن (أبِين به وأقوِم به) لدلالتها علىٰ التعجب، وللدلالة علىٰ أنك مخبر لا آمر(٣)؛ إذ يجب حذف الياء والواو في الأمر من هذه الأفعال فتقول (أبِن عما في نفسك وأقم في ذلك المكان) بحذف حرف العلة تخلصا من التقاء الساكنين.

---

(١) ينظر المنصف صـ٢٦١.

(٢) ينظر شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٤/ ٤٥١.

(٣) كذا ذكره ابن جني فقال: " وإنما صح (أَفْعِلْ به) نحو: (أَسْيِرْ به، وأقوم به)؛ لأنك مخبر لا آمر، ومعناه "ما أفْعَلَه" نحو قوله تعالىٰ: {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ} ٤ إنما معناه: ما أسمعهم، وما أبصرهم، وهو لفظ الأمر في معنىٰ الخبر"، ينظر المنصف صـ٣١٦.

فـ (أَفْعِلْ) فعل أمر، لكن لا مطلقا، بل علىٰ وَجْهِ ما دَخَله من معنىٰ التعجُّب، حتىٰ صار هو المعنىٰ الغالب علىٰ الصِّيغة، فهو في لفظه، محكومٌ له بحكم فِعل الأمر في كون فاعله ضميراً مُتَّصلا، وما بعده يطلبه طلب الفَضْلة، والتُزم في الضمير الإفرادُ والتَّذكير، لجريانه عندهم مَجرىٰ الأمثال، وليكون مُوازِنًا لصاحبه، وهو (أَفْعَلَ) إذ فاعلُه ضميرٌ مستتر أبداً، وإن كان سبب الاستتار فيهما مختلفًا.

ولا يقال: إن كَوْنَ الأمر مفيداً لمعنىٰ التعجَّب دَعْوَىٰ لا دليل عليها، لأنا نقول: إذا كان الأمر يُفيد معنىٰ الخبر، والخبر يُفيد معنىٰ الأمر نحو قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ﴾(١) أي: أمِّنوه، ونحو قوله سبحانه: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾(٢) أي: تربَّصْنَ، والأمر والخبر ضِدَّان من جهة احتمال الخبر الصدقَ والكذبَ، وامتناع ذلك في الأمر – كان الأمرُ – بإفادة معنىٰ التعجُّب، وهما غيرُ ضِدَّيْن، لاجتماعها في عدم احتمال الصدق والكذب – أحقَّ وأولىٰ(٣).

❁❁❁❁❁

(١) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

(٢) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

(٣) ينظر شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٤/ ٤٤٨.

المبحث الثالث

أثر الدلالة في اختلاف بنية الكلمة في القراءات صحة وإعلالا

توطئة

نزل القرآن الكريم علىٰ سبعة أحرف قرأ بها النبي صلىٰ الله عليه وسلم، ثم قرأ بها الصحابة وأقرأ بها من جاء بعدهم، وجهد علماء القراءات في تحريرها واضح لكل ذي عينين، وتعددت القراءات حتىٰ جاء ابن مجاهد رحمه الله تعالىٰ وسبع من القراءات سبعا متواترة تلقاها العلماء بالقبول وفق شروط ثلاثة هي صحة السند وموافقة وجه لغوي وموافقة رسم المصحف، وكانت بنية الكلمة أحد الأوجه التي اختلفت فيها القراءات القرآنية فنرىٰ بعض الكلمات القرآنية معلة في قراءة ومصححة في أخرىٰ، فهل يجب اتفاق دلالة اللفظ الواحد في القراءتين وإن اختلفت البنية تصحيحا وإعلالا، أو أن اختلاف الدلالة يكون مقبولا أو أثرىٰ للمعنىٰ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذا المبحث بصورة تطبيقية علىٰ بعض الأمثلة من القرآن الكريم.

المطلب الأول

أثر الدلالة في اختلاف بنية (تلووا) في القراءات صحة وإعلالا

• قرأ الجمهور قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ [(١)] بواوين من (لوىٰ يلوي)، وقرأ حمزة وابن عامر (تلُوْا) بلام مضمومة وواو واحدة ساكنة[(٢)]، ولقراءتهما وجهان دلاليان:

الأول: أن تختلف دلالة القراءتين؛ فتكون قراءة الواو الواحدة من (ولي يلي) وعلىٰ هذا لا يكون في الفعل إعلال؛ إذ تكون قراءة الجمهور دالة علىٰ معنىٰ قريب من الإعراض؛ لأنها حينئذ تكون من قولك: لويت فلانا حقه أي ماطلته ودافعته، بينما تكون قراءة الواو الواحدة دالة علىٰ القيام بالأمر؛ فيكون معنىٰ الآية: إن تقوموا بالأمر أو تعرضوا عنه.

الثاني: أن تكون القراءتان دالتين علىٰ معنىٰ واحد ومشتقتين من أصل واحد هو (لوىٰ يلوي) ويلزم من ذلك الوجه أن يكون في قراءة الواو الواحدة إعلال، بيانه: أنه أبدل الواو المضمومة من (يلووا) همزة فصارت (يلْؤُوا) ثم نقلت حركتها للام الساكنة قبلها فصارت (يلُؤوا) فالتقىٰ ساكنان فحذفت الهمزة فصارت (يلوا)[(٣)].

---

(١) من الآية ١٣٥ من سورة النساء.

(٢) ينظر السبعة في القراءات صـ ٢٣٩، المؤلف: أحمد بن موسىٰ بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفىٰ: ٣٢٤هـ)، المحقق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

(٣) ينظر اختلاف البنية الصرفية في القراءات السبع من طريق الشاطبية توجيهه وأثره علىٰ المعنىٰ صـ٢٦٣، وما بعدها، رسالة ماجستير في اللغويات، شعبة النحو

والقول باختلاف الدلالة بين القراءتين أولى بالقبول من وجهين:

أحدهما: تعدد الدلالة بتعدد القراءة، وفي ذلك ما لا يخفىٰ من إثراء المعنىٰ وإعجاز القرآن الكريم، ويعضده ما ورد عن النبي صلىٰ الله عليه وسلم في وصف القرآن الكريم: "لا يخلق عن كثرة الرد"[1].

والآخر: عدم احتياج ذلك التوجيه إلىٰ ارتكاب إعلالين أحدهما بالنقل والآخر بالحذف.

- **ومثل ذلك ما جاء في قوله تعالى:** ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [2] علىٰ قراءة الجمهور: (قاسية) علىٰ وزن اسم الفاعل، وقرأ حمزة والكسائي (قسيّة) بتشديد الياء[3]، والقول في توجيه القراءة

=والصرف بكلية اللغة العربية – جامعة أم القرىٰ بمكة المكرمة، إعداد: منصور سعيد أحمد أبو رواس ١٤٢٦هـ.

(١) جزء من حديث أخرجه ابن أبي شيبة ـ واللفظ له ـ عَنْ عَبْدِ اللهِ ـ يعني ابن مسعود ـ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ مَأْدُبَةُ اللهِ، فَتَعَلَّمُوا مِنْ مَأْدُبَةِ اللهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ هُوَ حَبْلُ اللهِ، وَهُوَ النُّورُ الْبَيِّنُ، وَالشِّفَاءُ النَّافِعُ، عِصْمَةٌ لِمَنْ تَمَسَّكَ بِهِ، وَنَجَاةٌ لِمَنْ تَبِعَهُ لَا يَعْوَجُّ فَيُقَوَّمُ، وَلَا يَزِيغُ فَيَسْتَعْتِبُ، وَلَا تَنْقَضِي عَجَائِبُهُ، وَلَا يَخْلَقُ مِنْ كَثْرَةِ الرَّدِّ"، ينظر المصنف في الأحاديث والآثار ٦/ ١٢٥، جمعه أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفىٰ: ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٠٩هـ.

(٢) من الآية ٢٢ من سورة الزمر.

(٣) ينظر السبعة في القراءات صـ٢٤٣، الحجة في القراءات السبع صـ ١٢٩، المؤلف: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفىٰ: ٣٧٠هـ)، المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب – جامعة الكويت، الناشر: دار الشروق – بيروت، الطبعة الرابعة.

الثانية يعتمد علىٰ أصلها ودلالته، والذي ينبني عليه القول بوجود إعلال فيها من عدمه.

فهل هي من أصل (قسى يقسو) التي منها قراءة الجمهور (قاسية)؟

لو قلنا بذلك لاتفقت القراءتان دلالة، وزادت قراءة (قسيَّة) في وصف القسوة؛ حيث إن صيغة (فعيل) إحدىٰ صيغ المبالغة في وصف اسم الفاعل.

وعلىٰ هذا يلزم القول بوجود إعلال في الكلمة؛ لأن أصلها حينئذ سيكون (قسيوة) فاجتمعت الواو والياء والسابق منهما متأصل ذاتا وسكونا فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.

أما علىٰ القول باختلاف دلالتها عن (قاسية) في قراءة الجمهور فإنها تكون مأخوذة من قولهم (درهم قسي) أي مغشوش، وعلىٰ ذلك فلا إعلال فيها.

والقول الثاني أولى بالقبول من وجهين:

أحدهما: تعدد الدلالة بتعدد القراءة، وفي ذلك ما لا يخفىٰ من إثراء المعنىٰ وبيان إعجاز القرآن الكريم.

والآخر: عدم احتياج ذلك التوجيه إلىٰ ارتكاب إعلال بقلب الواو ياء وإدغامها في الياء.

❁❁❁❁❁

المطلب الثاني

أثر الدلالة في اختلاف بنية (ضياء) في القراءات صحة وإعلالا

وردت كلمة (ضياء) في القرآن الكريم ثلاث مرات:

الأولىٰ في قوله تعالىٰ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ﴾ (١)، والثانية في قوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ﴾(٢)، والثالثة في قوله: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ مَنْ إِلَـٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ ﴾(٣).

قرأ الجمهور في المواضع الثلاثة بياء بعدها ألف فهمزة، وقرأ قنبل عن ابنِ كَثيرٍ بهمزتين بينهما ألف (ضئاء)(٤).

ولنتوقفْ هنا مع دلالة هذه الكلمة وأثرها في التصحيح والإعلال في كل موضع علىٰ حده.

أما موضع سورة يونس فإن الجعل إما الخلق أو التصيير، وعليه فـ(ضياء) مفعول ثان لـ(جعل) علىٰ أن (جعل) بمعنىٰ (صير)، أي: صيرها ضياء بعد أن لم تكن، أو حال علىٰ أن (جعل) بمعنىٰ (أنشأ) أي: أنشأ الشمس مضيئة، وعلىٰ قراءة الجمهور يترجح كون (جعل) بمعنىٰ أنشأ،

---

(١) الآية (٥) من سورة يونس.

(٢) الآية (٤٨) من سورة الأنبياء.

(٣) الآية (٧١) من سورة القصص.

(٤) ينظر السبعة في القراءات صـ٣٢٣، والمحتسب ١/ ٣٣.

ويكون المصدر بمعنىٰ اسم الفاعل أي خلقها مضيئة، أو خلقها ذات ضوء، ويجوز أن تكون جمعا لـ (ضوْء) كـ (سَوْط وسِيَاط، وحَوْض وحِيَاض)[١].

أما قراءة (ضئاء) فإنه إما أن يكون مصدر (ضاء) بتقديم الهمزة وتأخير الياء لتصير (ضِئَايا)، ثم قلبت الياء همزة لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة استصحابا لأصلها الواوي ، وعلىٰ هذا الوجه تتفق دلالة هذه القراءة مع قراءة الجمهور في الدلالة.

وإن شئت قلتَ: لـمَّا قُلِبت الكلمة صار (ضياوًا) بالواو، فعادت العين إلىٰ أصلها مِن الواو لعدم موجِبِ قَلْبِها ياءً وهو الكسرُ السابقُ عليها، ثم أُبْدلت الواوُ همزةً علىٰ حَدِّ (كساء)[٢].

أو يكون (ضئاء) جمع (ضوء) علىٰ القلب المكاني بتقديم الهمزة وتأخير الواو، كما يجمع (بحْر) علىٰ (بِحار)[٣]، وكما قدمت اللام علىٰ العين في (عاق) فقيل: (عقا)[٤]، والقلبُ في لسانِهم كثيرٌ كـ (الجاه والحادي

---

(١) اللباب في علوم الكتاب ١٠/ ٢٦٦، المؤلف: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفىٰ: ٧٧٥هـ)، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.

(٢) ينظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٦/ ١٥٢، المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفىٰ: ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.

(٣) ينظر إتحاف فضلاء البشر صـ٨٢.

(٤) ينظر الكشاف ٢/ ٣٢٩.

والقِسِيّ وناءَ وآدُرٌ وآرام وأَيِس) والأصل: (وجه وواحد وقُووس ونَأَىٰ وأَدْوُرُ وأَرْآم ويَئِس)(١).

وبذلك تختلف دلالته عن قراءة الجمهور (ضياء)، وتكون هذه الدلالة أثرا في مجيء بنية الكلمة بهمزتين؛ فتجمع (ضوء) فتقول (ضِواء) ثم يحدث القلب المكاني فتقول (ضِئاو) فتتطرف الواو إثر ألف فتقلب همزة فتقول (ضِئاء).

وكونها جمعا في هذا الموضع أرجح من كونها مصدرا؛ لتضم هذه القراءةُ معنىٰ جديدا إلىٰ ما تدل عليه قراءة الجمهور، وهو مناسب لدلالة (جعل) علىٰ معنىٰ التصيير؛ فيكون معنىٰ الآية ـ والله أعلم ـ (هو الذي صير الشمس أضواء كثيرة والقمر نورا واحدا) وذلك ما تؤكده الحقائق العلمية من أن لضوء الشمس ألوانا متعددة من الأشعة منها النافع الذي يصل إلينا، ومنها الضار الذي لو وصل إلىٰ الأرض لأهلك أهلها وأفسد الحياة فيها.

وكونها مصدرا في موضع سورة الأنبياء متساوٍ مع كونها جمعا؛ إذ إنها علىٰ معنىٰ الجمع تدل علىٰ تعدد أوجه الهداية في الكتاب السماويِّ التوراة من ذكرِ صفات النبي صلىٰ الله عليه وسلم والأمرِ بالإيمان به، واتحادِ منهج هدايته ودعوته مع ما يدعو إليه صحيح التوراة التي أوتيها سيدنا موسىٰ عليه السلام، وعلىٰ المصدرية يكون في التوراة (ضياء وذكر) كان علىٰ بني إسرائيل أن يهتدوا به إلىٰ الإيمان بسيدنا محمد صاحب الذكر المنزل

(١) ينظر الدر المصون ٤/ ٤٣٤.

الموافق لما بين أيديهم من التوراة الكتاب المنزل علىٰ موسىٰ، وفيه الأمر بالإيمان بسيدنا محمد صلىٰ الله عليه وسلم.

أما موضع سورة القصص فالراجح كونها دالة علىٰ الجمع؛ لأن السياق في الحديث عن نعمة تعاقب الليل والنهار، وزوالُ ظلمة الليل لا يتأتَّي بضوء واحد مباغِت، إنما ينكشف النهار ويتجلىٰ تدرجا كما وصف في آيات أخرىٰ، يبدأ بفلق الإصباح فالتنفس فالسفور إلىٰ تجلي النهار، فيناسب ذلك أن يكون (ضئاء) جمع ضوء لا مصدر (أضاء).

وذلك كقوله تعالىٰ: ﴿ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾ (١)، وقوله: ﴿ وَٱلصُّبْحِ إِذَآ أَسْفَرَ ﴾ (٢) وقوله: ﴿ وَٱلصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ ﴾ (٣)وقوله: ﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾ (٤).

❁❁❁❁❁

(١) من الآية ٩٦ من سورة الأنعام.

(٢) الآية ٣٤ من سورة المدثر.

(٣) الآية ١٨ من سورة التكوير.

(٤) الآية ٢ من سورة الليل

المطلب الثالث

أثر الدلالة في اختلاف القراءات في همزتي (أئمة) تحقيقا وتسهيلا

وردت كلمة (أئمة) في خمسة مواضع في القرآن الكريم، دارت القراءات فيها بين إبدال الهمزة الثانية ياء، وتحقيق همزها، وقرأها آخرون بين بين[1].

وللنحويين مواقف متباينة جهة كل قراءة من هذه القراءات، وذلك وفق منهجهم في تقبل القراءة وما وافقته من وجه لغوي يقضي بقرآنيتها إن ثبت ـ مع موافقتها وجها عربيا ـ صحةُ سندها وعدمُ مخالفتِها رسمَ المصحف، كما هو شرط أهل القراءات، فنرىٰ من النحويين من لا يثبت عنده وجه لغوي للتسهيل، ومنهم من يقبل التسهيل ولا يثبت عنده في اللغة تحقيق الهمزتين إذا التقيتا في كلمة واحدة كما هو مقرر في قواعد أهل البصرة.

ولا يضرنا أن نؤكِّد علىٰ ما هو جلي، ونقررَ ما هو ثابت، من أن اعتراض بعض النحويين علىٰ بعض ما ورد من قراءاتٍ مخالفة لما وجدوه في جمهور أساليب العرب، لم يكن معارضة صريحة أو خفية للقراءة، ولا إيثارا للقاعدة النحوية علىٰ القرآن الكريم، وأبعِدْ بعلمائنا الأجلاء عن ذلك، فهم من هُم عدالة وتوثيقا وديانة، إنما الاعتراض يكون علىٰ إثبات ذلك قراءةً، ولو علموها قراءة وأقروا بذلك ما اعترضوا وما كان لهم، إنما هم كمن يعترض علىٰ الراوي لا علىٰ الرواية، ويطعن في السند ـ قبلنا طعنَهم أو رفضناه ـ وليسوا كمن يطعن في المتن المسنَد ولا في القائل المسنَد إليه،

(١) ينظر السبعة في القراءات صـ ٣١٢، والحجة في القراءات السبع ١/ ١٧٣، ٤/ ١٧٠.

وكل ذلك احتياطٌ من النحويين للقرآن الكريم في إثبات قرآنية ما يُروىٰ لهم، وليس تعصبا منهم لقواعدهم.

يقول الزمخشري: "فإن قلت: كيف لفظُ (أئمة)؟ قلت: همزة بعدها همزة بين بين، أىٰ: بين مخرج الهمزة والياء. وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة[١]، وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين. وأما التصريح بالياء فليس بقراءة. ولا يجوز أن تكون قراءة. ومن صرح بها فهو لا حن محرف[٢]".

انظر إلىٰ قول الزمخشري ـ رحمه الله ـ: (وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين) فقد أثبت ما ثبتت قرآنيته وإن خالف قواعد البصريين، وإن ردوها ولم يقبلوها، فهي عنده قراءة، وكونها قراءةً كافٍ لقبولها، أما نطق الياء فليس بقراءة عنده، أي لم يثبت عنده قرآنيتها، ولم يثبت عنده عربيتها، ومن ثَم فهو يرىٰ النطق بها (ياء) لحنا، أي خطأ في اللغة، وتحريفا، أي للقراءة، فهو يدفع عن القرآن لا يطعن فيه.

واعتراضهم علىٰ أيٍّ من هذه القراءات قابل للأخذ والرد، والقبول والرفض، فلا نسلم بجملة ما قالوه، ولا نرُد جملته، إنما نحرر قولهم، ونسير وفق مناهج العلم في القبول أو الرد، إن لم نوافق الزمخشري في ما ذهب إليه فينبغي ألا نلزمه ما لم يقل؛ فاحتمال خطئه وارد في أنه لم يبلغه عن العرب جواز التصريح بالياء في نحو (أئمة)، أو لم تثبت عنده القراءة سندا،

(١) والصواب أنها قراءة صحيحة لنافع وابن كثير وأبي عمرو ورويس، ينظر الحجة في القراءات السبع ٤/ ١٧٠.

(٢) الكشاف ٢/ ٢٥١.

وكذلك من لم ير جواز القراءة بتحقيق الهمزتين، وكل هذا لا يُصحِّح قولا برد قراءة، إنما يُخضِع كلام النحويين للنظر، دون اتهامهم بالتعصب للقواعد ضد القرآن الكريم[1].

- والذي تقرره القواعد ولا نقول بغيره أن القراءات القرآنية جاءت بتحقيق الهمزتين كما جاءت بتسهيل الهمزة الثانية.
- ثم يأتي السؤال المتعلق بمشكلة البحث، فنقول: هل للدلالة الصرفية أثر في تحقيق الهمزتين وترك إبدال الثانية ياء عند من قرأ بذلك؟ هذا ما أحاول الكشف عنه في السطور التالية فأقول:

إذا التقت همزتان في كلمتين كقوله تعالىٰ: ﴿ فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَآ ﴾[2]، جاز تحقيق الهمزتين، وجاز تخفيف إحداهما بأن تجعل بين بين، والخليل يختار تخفيف الثانية وأهل الحجاز يخففونهما معا، ومن العرب من يقحم بينهما ألفا كقوله:

أيا ظبيةَ الوَعْساء بين جُلاجِلٍ ... وبين النقا آأنتِ أَمْ أمُّ سالمِ[3]

---

(١) تناولت تفصيل موقف النحويين من القراءات القرآنية في بحث بعنوان نظرية النحو القرآني عند أحمد مكي الأنصاري دراسة نقدية.

(٢) من الآية ١٨ من سورة محمد.

(٣) البيت من بحر الطَّويل وهو لذي الرمة في ديوانه ٢/ ٧٦٧، الرعساء، رملة وجلاجل -بضم الجيم الأولىٰ وفتحها- والنقا موضعان، والمعنىٰ هل أنت أجمل يا ظبية أم أم سالم، وهو من سوق المعلوم مساق المجهول لنكتة، والنكتة هنا إظهار تدلهه في الحب وأنه لفرط عشقه لم يعد يعرف أظهر الأشياء وأقربها إليه، والشاهد فيه قوله: (آأنتِ أَمْ أمُّ سالمِ) حيث أقحم ألفا بين الهمزتين همزة الاستفهام وهمزة الضمير

وإذا التقيا في كلمة فالوجه قلب الثانية إلىٰ حرف لين كقولهم: آدم وأَيِمَّة وأُوَيْدِم، ومنه (جائي وخطايا)، وقد سمع أبو زيد من يقول اللهم اغفر لي خطائئي، بهمزتين وهو شاذ(١).

وعلىٰ جواز تحقيق الهمزتين قرئ (أئمة) في المواضع الخمسة التي جاءت فيها تلك الكلمة في القرآن الكريم، والناظر في تلك المواضع يرىٰ أن للدلالة أثرا في جعل تحقيق الهمزتين موافقا للسياق الذي جاءت فيه (أئمة).

وإبدال الهمزة الثانية ياء فيما اجتمعت فيه الهمزتان في كلمة واحدة هو فرار من الثقل الناتج عن التقاء حرفين من جنس واحد لا سيما إذا كانت الهمزة التي تتصف بالثقل، فتحقيق الهمزتين ينتج عنه ثقل لفظي يفر منه العرب دائما.

فإذا آثر النظم البليغ تحقيق الهمزتين فقد اختار الوجه الموجب لثقل لفظي، فلابد والحال ذاك أن يكون وراء ذلك الاختيار دلالة هي التي نحت بالكلام هذا المنحىٰ الصرفي، وفي ضوء تحقيق الهمزتين في (أئمة) في قراءات متواترة في كل موضع جاء بها نظم القرآن الكريم نبحث عن هذه الدلالة.

(أئمة) جمع (إمام)، والإمام هو كلّ من اقتُدِيَ به في أمر أو قُدِّم فيه(٢)، والناظر في كل موضع من مواضع كلمة (أئمة) في القرآن يرىٰ حديثا عن

=(أنتِ) ينظر الكتاب ٣/ ٥٥١، الخصائص ٢/ ٤٦٠، المفصل صـ٤٩٢، شرح الرضي علىٰ الشافية ٣/ ٦٤.

(١) ينظر المفصل صـ٤٩١ وما بعدها.

(٢) ينظر العين ٨/ ٤٢٨، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفىٰ: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

فريق من الناس تقدموا فيما هم أئمة فيه، ليس مطلق تقدم بل زادوا على ذلك التقدم أمرا.

• ففي قوله تعالى: ﴿ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ لَعَلَّهُمۡ يَنتَهُونَ ﴾ (١) أمر بقتال قوم تقدموا غيرهم في الكفر حتى صار الواحد منهم إماما فيه، وزادوا على ذلك أنهم ﴿ نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُم مِّنۢ بَعۡدِ عَهۡدِهِمۡ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمۡ ﴾ فكأن السياق يقتضي المبالغة في كون الكافرين مقدمين في الكفر تقدما أدى إلى قصدهم بالقتال تعيينا، وليس لمطلق كفرهم أو تقدمهم في الكفر، بل لما أثَّروا به في فتنة غيرهم، وتحث الدلالة المقصودة في سياق الآيات على ذلك الثقل ليأتي دالا على ثقل ما قاموا به من نكث العهد والطعن في الدين.

ونحو ذلك يقال في وصف فرعون وجنوده بأنهم أئمة في دعوة الناس إلى سوء المصير من العذاب الدنيوي والأخروي، وذلك في قوله سبحانه: ﴿وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَئِمَّةٗ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلنَّارِۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا يُنصَرُونَ ﴾(٢).

• وأما قوله سبحانه: ﴿ وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَئِمَّةٗ يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِمۡ فِعۡلَ ٱلۡخَيۡرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِۖ ﴾ (٣) فالسياق يحدثنا عن أئمة في الهدى حديثا يتعدى وصفهم بالهدى الذاتي إلى كونهم

(١) من الآية ١٢ من سورة التوبة.

(٢) الآية ٤١ من سورة القصص.

(٣) الآية ٧٣ من سورة الأنبياء.

هداةً لغيرهم، ومعهم من أسباب الهداية ما يؤيدهم في الوصول إلىٰ الغاية وتحقيق الهدف الموكَل بهم السعيُ إليه، وهم مع ذلك مأمورون بتبليغ هذه الهداية وذلك الوحي للناس، والوحيُ في ذاته ثقيل كما وصفه المولىٰ تبارك وتعالىٰ في قوله: ﴿ إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ﴾ (١) والتبليغ مسؤولية ليست بالهينة، بل هي المهمة الثقيلة، فكأن في الإمامة هنا ثقلا حسيا يناسبه ما ينتج عن تحقيق الهمزتين من ثِقل لفظي.

ونحو ذلك يقال في الحديث عن الهداة المصطفين من بني إسرائيل في قوله تعالىٰ: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا يُوقِنُونَ ﴾ (٢)؛ إذ المراد أنبياء بني إسرائيل وليس دعاتهم أو العلماء منهم.

- أما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴾ (٣)، فليس كل من استضعفه فرعون يصير إماما، فالمراد بالأئمة المؤمنون من بني إسرائيل لما سيكون ثمرة لإيمانهم من كسر هيبة فرعون الذي ادعىٰ أنه إلهٌ، أو أن المراد بالأئمة سيدنا موسىٰ وسيدنا هارون عليهما السلام، فكأن الثقل الناتج عن تحقيق الهمزتين قد ناسب المهمة الموكلة لهما من مواجهة فرعون الذي يستضعف الناس؛ إذ الحديث في أول السورة منعقد عن نبإ موسىٰ وفرعون،

(١) الآية ٥ من سورة المزمل.

(٢) الآية ٢٤ من سورة السجدة.

(٣) الآية ٥ من سورة القصص.

وليس عن نبإ فرعون وكل المستضعفين، قال سبحانه: ﴿ نَتْلُواْ عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ بِٱلْحَقِّ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾[1] فتكون هذه المهمة قد ارتقت بنبي الله موسىٰ وأخيه هارون، فصارا كأمة بما فيها من أئمة، والله أعلم.

❁❁❁❁❁

(١) الآية ٣ من سورة القصص.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد الفتح المبين المتم الفضل العظيم وبعد، فبعد هذه الرحلة التي قضيتها في صحبة بحثي الموسوم بـ

{أثر الدلالة في البنية تصحيحا وإعلالا دراسة صرفية في ضوء القرآن الكريم}

خلُصت إلى نتائج من أهمها ما يلي:

- إن مع الصناعة الصرفية مؤثرا من الدلالة قد يجعل الراجح في الصناعة مرجوحا في الاستعمال والعكس، والمتكلمُ البليغ لا يُعنَىٰ باللفظ دون وضعه بإزاء المعنىٰ المراد بنية وتركيبا وسياقا.

- إن المتأمل في نظم القرآن الكريم يجد أنه يختار من التراكيب والمفردات في سياقٍ ما يتركه في سياق آخرَ فيصحح بنية في موضع ويعلها في موضع آخر، أو يختار أحد الوجهين من تصحيح وإعلال في كل موضع، مراعيا في ذلك الصناعة والدلالة، دون إهمال إحداهما.

- يختار النظم القرآني البنية التي تؤدي دلالة وضعية للفظ أو لما اشتق منه اللفظ، ويؤثِر بنية علىٰ أخرىٰ حسب ما يقتضيه التركيب متجنبا ما قد يخل بفصاحة كلامه، ثم يضم تركيبا لآخر علىٰ ما يسَلِّم جُمَلَهُ من تعقيد لفظي أو معنوي، ويضع ذلك التركيب بما يؤدي الدلالة السياقية للكلام.

- تختلف القراءات القرآنية في البنية الواحدة تصحيحا وإعلالا، وفي ذلك الاختلاف إثراء للمعنىٰ بتعدد أوجه الدلالة الصرفية للبنية في حال تصحيحها وإعلالها.

- إن مراعاة الدلالة الصرفية في صوغ البنية يرقىٰ بالقليل صناعةً ليكون أبلغ نظما واستعمالا من قسيمه.

- أثرت الدلالة الصرفية في بنية مشتقات الأسماء والفعلين الماضي والمضارع.

هذا أهم ما انتهيت إليه من نتائج ، واللهَ سبحانه وتعالىٰ أسأل السداد والقبول، فإن كان توفيق فله عز وجل الفضل والمنة، وإن كانت الأخرىٰ فحسبي بذل جهد أسأل الله عليه أجرا، وأرجوه سبحانه أن يجعل روح الإخلاص في قولي وعملي.

وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه

والحمد لله رب العالمين

الباحث

فجر السبت الثامن من شهر رمضان المعظم ١٤٤٣هـ

التاسع من شهر أبريل ٢٠٢٢م

ثبت المراجع

١ . إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: ١١١٧ هـ)، المحقق: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان.

٢ . أثر السياق في البنية الصرفية المصادر والمشتقات نموذجا، بحث منشور بمجلة كلية اللغة العربية بالزقازيق إعداد الدكتور ضياء الدين فهمي محمد المدرس بقسم اللغويات في كلية اللغة العربية بالزقازيق – جامعة الأزهر.

٣. اختلاف البنية الصرفية في القراءات السبع من طريق الشاطبية توجيهه وأثره على المعنى، وما بعدها، رسالة ماجستير في اللغويات، شعبة النحو والصرف بكلية اللغة العربية – جامعة أم القرى بمكة المكرمة، إعداد: منصور سعيد أحمد أبو رواس ١٤٢٦هـ.

٤ . ارتشاف الضرب من لسان العرب، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

٥ . أساس البلاغة، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

٦. الاستدلال عند الأصوليين، وما بعدها، الأستاذ الدكتور أسعد عبد الغني الكفراوي ، طبعة دار السلام.

٧. الأصول في النحو، المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.

٨. الأضداد لابن الأنباري، المؤلف: أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٩. إعراب القرآن العظيم للشيخ زكريا الأنصاري، المؤلف: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، (المتوفى: ٩٢٦هـ)، حققه وعلق عليه: د. موسى علي موسى مسعود (رسالة ماجستير)، دار النشر: لا توجد، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

١٠. إعراب القرآن وبيانه لمحي الدين الدرويش، المؤلف : محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (المتوفى : ١٤٠٣هـ)، الناشر: دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية، الطبعة : الرابعة ، ١٤١٥ هـ.

١١. اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر، المؤلف: أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي (المتوفى: ٧٧٩هـ)، تحقيق: عبد الله حامد النمري، الناشر: هي رسالة ماجستير - بكلية الشريعة جامعة أم القرى (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).

١٢. الإقناع في القراءات السبع ، المؤلف: أحمد بن علي بن أحمد بن خلف، المعروف بابن البَاذِش (المتوفىٰ: ٥٤٠هـ)، الناشر: دار الصحابة للتراث.

١٣. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفىٰ: ٥٧٧هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولىٰ ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١٤. أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفىٰ: ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٥. البحر المحيط في التفسير، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفىٰ: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

١٦. البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، المؤلف: أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي (المتوفىٰ: ١٢٢٤هـ)، المحقق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الناشر: الدكتور حسن عباس زكي – القاهرة، الطبعة: ١٤١٩ هـ.

١٧. تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفىٰ: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

١٨. التبيان في إعراب القرآن، المؤلف أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفىٰ : ٦١٦هـ)، المحقق : علي محمد البجاوي، الناشر : عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه.

١٩. التصريح بمضمون التوضيح في النحو، المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفىٰ: ٩٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولىٰ ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٠. التعليقة، المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفىٰ: ٣٧٧هـ)، المحقق: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب)، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢١. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، المؤلف: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفىٰ: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولىٰ ١٤٢٨ هـ.

٢٢. تناوب مشتقات الأسماء دراسة صرفية دلالية المنشور في مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية، د. محمد فيصل محمد.

٢٣. تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفىٰ: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة الأولىٰ ٢٠٠١م.

٢٤. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري

المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٢٥. الجدول في إعراب القرآن الكريم، المؤلف: محمود بن عبد الرحيم صافي (المتوفى: ١٣٧٦هـ)، الناشر: دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤١٨ هـ .

٢٦. حجة القراءات المؤلف: عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (المتوفى: حوالي ٤٠٣هـ)، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الرسالة.

٢٧. الحجة في القراءات السبع صـ ١٢٩، المؤلف: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، الناشر: دار الشروق - بيروت، الطبعة الرابعة.

٢٨. الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، المؤلف: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، المحقق: د. مازن المبارك، الناشر: دار الفكر المعاصر بيروت، الطبعة: الأولى.

٢٩. خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية ٢/ ٢١ وما بعدها، المؤلف: عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني (المتوفى: ١٤٢٩هـ)، الناشر: مكتبة وهبة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م، جزءان في مجلد واحد.

٣٠. الخصائص، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

٣١. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.

٣٢. دلائل الإعجاز في علم المعاني، المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ، المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

٣٣. ديوان أبي ذؤيب الهذلي طبعة دار صادر.

٣٤. ديوان زهير بن أبي سلمى، طبعة المكتبة الثقافية بيروت (١٩٦٨ م).

٣٥. رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة، المؤلف: شعبان محمد إسماعيل، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة: الثانية.

٣٦. السبعة في القراءات، المؤلف: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)، المحقق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ

٣٧. سفر السعادة وسفير الإفادة، المؤلف: علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني السخاوي (المتوفى: ٦٤٣ هـ)، المحقق: د. محمد الدالي، الناشر: دار صادر، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.

٣٨. الشافية في علمي التصريف والخط، المؤلف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي

(المتوفى: ٦٤٦هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.

٣٩. شرح أبيات سيبويه، لمؤلف: يوسف بن أبي سعيد السيرافي (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، عام النشر: ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

٤٠. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٤١. شرح التصريف، المؤلف: أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (المتوفى: ٤٤٢هـ) المحقق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٤٢. شرح الكافية الشافية، المؤلف: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.

٤٣. شرح المفصل للزمخشري، المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، المعروف بابن يعيش المتوفى: ٦٤٣هـ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.

٤٤. شرح شافية ابن الحاجب، المؤلف: حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (المتوفىٰ: ٧١٥هـ)، المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة)، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولي ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.

٤٥. شرح شافية ابن الحاجب، المؤلف: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفىٰ: ٦٨٦هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف، محمد محيىٰ الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، عام النشر: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

٤٦. شرحان علىٰ مراح الأرواح في علم الصرف، المؤلف: شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (المتوفىٰ: ٨٥٥هـ)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثالثة، ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م.

٤٧. علل النحو، المؤلف: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفىٰ: ٣٨١هـ)، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، الطبعة: الأولىٰ ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٤٨. العين، المؤلف: الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفىٰ: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

٤٩. القاموس المحيط، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادىٰ (المتوفىٰ: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة

الرسالة، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٥٠. كتاب التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة الأولىٰ.

٥١. الكتاب، المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفىٰ: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٥٢. الكشاف، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفىٰ: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ.

٥٣.اللباب في علل البناء والإعراب، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفىٰ: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٥٤. اللباب في علوم الكتاب، المؤلف: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفىٰ: ٧٧٥هـ)، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.

٥٥. لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن علىٰ، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعىٰ الإفريقىٰ (المتوفىٰ: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

٥٦. مجموعة البحوث والمحاضرات لمؤتمر المجمع، في دورته السادسة والعشرين، سنة ١٩٥٩-١٩٦٠م، النحو الوافي، المؤلف: عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨ هـ)، الناشر: دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.

٥٧. المحكم والمحيط الأعظم، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ت: ٤٥٨ هـ، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٥٨. مدخل في علوم القراءات، المؤلف: السيد رزق الطويل (المتوفى: ١٤١٩ هـ)، الناشر: المكتبة الفيصلية، الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م صـ٢٥٤.

٥٩. المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم، المؤلف: الأستاذ الدكتور، على جمعة محمد عبد الوهاب عضو هيئة كبار العلماء، ومفتي مصر السابق، الناشر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي – القاهرة، الطبعة: الأولى.

٦٠. المصنف في الأحاديث والآثار ، جمعه أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٦١. المطلع على ألفاظ المقنع، المؤلف: محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، أبو عبد الله، شمس الدين (المتوفى: ٧٠٩هـ)، المحقق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

٦٢. المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، المؤلف: د. محمد حسن حسن جبل، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولىٰ، ٢٠١٠ م.

٦٣. معجم مقاييس اللغة، وما بعدها ، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفىٰ: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٦٤. المفصل في صنعة الإعراب، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفىٰ: ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٣م.

٦٥. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، المؤلف: أبو إسحق إبراهيم بن موسىٰ الشاطبي (المتوفىٰ ٧٩٠ هـ) المحقق: مجموعة محققين، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرىٰ - مكة المكرمة، الطبعة: الأولىٰ ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٦٦. المقتضب، المؤلف: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المبرد (المتوفىٰ: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. - بيروت.

٦٧. المقنع في رسم مصاحف الأمصار، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفىٰ: ٤٤٤هـ)، المحقق: محمد الصادق قمحاوي، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

٦٨. الممتع الكبير في التصريف، المؤلف: علي بن مؤمن بن محمد، المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)، الناشر: مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى ١٩٩٦م.

٦٩. المنصف، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٧٠. النشر في القراءات العشر، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى : ٨٣٣ هـ)، المحقق : علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)، الناشر : المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].

٧١. نظرية النحو القرآني عند أحمد مكي الأنصاري دراسة نقدية، المؤلف: د. محمد فيصل محمد.

٧٢. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.